

علاقات إفريقيا بالمجتمع الدولي

شهدت إفريقيا خلال عام 2014-2015م عددا من اللقاءات والقمة مع دول وقارات العالم بهدف زيادة التعاون بين إفريقيا ودول العالم. وتعكس هذه القمم رغبة الدول في التعاون مع إفريقيا حيث انعقدت خلال عام 2014-2015م أكثر من 6 قمم بالإضافة إلى انعقاد قمة الاتحاد الإفريقي 25 في جوهانسبرج، جنوب إفريقيا. وقد حضر هذه القمم عدد كبير من الدول الإفريقية بعضها قد حضرها القادة الأفارقة من الصف الأول وبعضها من الصف الثاني. ولا بد أن تسعى إفريقيا لتحقيق حد أدنى من التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية وبقية دول العالم خاصة في ظل العولمة التي تحتم تعزيز هذا التعاون لتحقيق التنمية والرفاهية للمجتمعات الإفريقية. فإفريقيا تذخر بقواها الحية ومواردها وإمكاناتها، فعليها أن تستفيد من هذه الإمكانيات في سبيل بناء شراكات ذات نفع متبادل. فهي ليست في حاجة للمساعدات بقدر ما تحتاج لشراكات راجح-راجح. كما أنها تحتاج لمشاريع التنمية البشرية والاجتماعية أكثر من حاجتها لمساعدات إنسانية.

ويسعى هذا التقرير الإستراتيجي الإفريقي الثاني إلى حصر هذه القمم ومعرفة عدد الدول المشاركة، وأهم نتائج هذه القمم، وكيف يتسنى لإفريقيا الاستفادة منها في زيادة حجم التعاون الاقتصادي والتقني والصحي والتعليمي والاستقرار السياسي ومحاربة الإرهاب. كما يتناول هذا التقرير العلاقات الاقتصادية الإفريقية والصينية، حيث يتناول التقرير في كل عدد العلاقات بين إفريقيا وإحدى الدول الكبرى. تتمثل هذه القمم في:

1- منتدى العلاقات الإفريقية الأمريكية، واشنطن، أمريكا 2015.

- 2- المنتدى الإفريقي الهندي، نيودلهي الهند 2015
 - 3- المنتدى الإفريقي الآسيوي، جاكرتا، اندونيسيا 2015
 - 4- المؤتمر الدولي لتمويل التنمية أديس أبابا 2015
 - 5- زيارة أوباما لإفريقيا:
 - 6- القمة الإفريقية التركية الثانية 19- 21 نوفمبر 2014م مالايو غينيا الاستوائية
 - 7- مؤتمر العلاقات الإفريقية التركية: رؤية مستقبلية
 - 8- قمة الاتحاد الإفريقي جوهانسبرج، جنوب إفريقيا 2015
 - 9- القمة الأوروبية - الإفريقية لبحث أزمة الهجرة غير الشرعية
- أولا: القمة الإفريقية الأمريكية:**
- انعقدت القمة الأمريكية - الإفريقية الأولى من نوعها في العاصمة الأمريكية "واشنطن" يوم الاثنين 4 أغسطس 2015 واسمرت لمدة ثلاثة أيام تحت عنوان "الاستثمار في الجيل القادم". بحضور نحو خمسين من قادة الدول الإفريقية. والقمة عبارة عن منتدى يجمع رؤساء الدول الإفريقية وكبار رجال الأعمال والدولة الأمريكية لإيجاد سبل لتعزيز العلاقات الاقتصادية.
- وأن هذه القمة ستلعب دورا محوريا لنقل القارة الإفريقية إلى المرحلة التالية من النمو واندماجها في الاقتصاد العالمي، بحيث تعود الفائدة على الشعوب الإفريقية. وكان موضوع القمة : الاستثمار في الجيل القادم. والتركيز على الجيل القادم هو جوهر مسؤولية الحكومة والعمل كذلك. وهذه القمة قدمت فرصة

لمناقشة سبل تحفيز النمو وفتح الفرص وخلق بيئة مواتية للجيل القادم. وركزت القمة على:

التجارة والاستثمار في إفريقيا، وتسليط الضوء على الالتزامات الأمريكية تجاه أمن إفريقيا، والتطور الديمقراطي في إفريقيا وشعبها، وفي الوقت نفسه تسليط الضوء على عمق واتساع التزام الولايات المتحدة تجاه القارة الإفريقية وتقديم الأولويات المشتركة وتمكين مناقشة الأفكار والممارسة لتعميق الشراكة. وفي هذه القمة غير المسبوقة تمت مناقشة:

سبل تدعيم العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والقارة الإفريقية، ومستقبل الاستثمار في أفريقيا، وتعزيز وتوسيع نطاق التجارة وفرص الاستثمار، وتدعيم التنمية المستدامة في إفريقيا وبحث قضية السلام والاستقرار الإقليمي، خاصة بعد تزايد الصراعات في عدد من الدول الأفريقية في السنوات الأخيرة، ومراجعة سبل تحسين إدارة، ومعالجة تلك الصراعات، وتحقيق الاستقرار في القارة، وتدعيم الإدارة والحكم في أفريقيا خلال الجيل القادم، وسبل تعزيز الأنظمة الديمقراطية على المدى الطويل و الاستثمار في الشباب.

تم تقسيم منتدى الأعمال إلى 4 جلسات:

توسيع الفرص: حصر حقبة جديدة للإعمال في إفريقيا.

تم استكشاف الشراكات بين الولايات المتحدة وإفريقيا وحددت سبل جديدة لتعزيز العلاقات التجارية والتمكن من التقدم الاقتصادي بشكل كبير.

الأسواق المفتوحة: تمويل إفريقيا للغد:

الجلسة الثانية: استكشاف الاتجاهات التي تقود النجاح والحكم الرشيد في الدول الإفريقية والحد من

المخاطر وتعزيز ثقة المستثمرين وزيارة استثمار المشروعات الأمريكية في إفريقيا. توفير الطاقة لإفريقيا - قيادة التطورات في البنية التحتية.

استكشاف الشراكات بين القطاعين العام والخاص. الابتكارات التكنولوجية وتمويل الأدوات التي تقوم بنقل الطاقة.

النقل والبنية التحتية الرقمية في إفريقيا.

خطة العمل: تشكيل النمو السريع المستقبلي للقارة.

مناقشة السياسات التي تمكن من النمو الاقتصادي.

بنية تحتية ذكية وشراكات ناجحة بين القطاعين العام والخاص في الحاضر والسندات المقبلة اجتماعات زعماء القمة.

تمت الاجتماعات في ثلاث جلسات تناولت القضايا ذات الاهتمام المشترك.

الجلسة (1) الاستثمار في مستقبل إفريقيا.

نوقشت فيها تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، بالإضافة إلى النمو الاقتصادي والتجارة والاستثمار.

2- السلام والاستقرار الإقليمي:

- عمل حلول طويل الأجل للصراع الإقليمي. تحديات حفظ السلام.

مكافحة التحديات العابرة للحدود.

3- تنظيم الجيل القادم: وركزت على:

أ- تعزيز الحكم من أجل تقديم الخدمات للمواطنين.

ب- جذب واستعداد لزيادة التجارة والاستثمار المحلي والأجنبي المباشر.

كان الهدف لهذه القمة هو:

إبراز الأهمية الاقتصادية المتزايدة لإفريقيا باعتبارها وجهة استثمارية تجارية للشركات الأمريكية. وبناء شراكة أوسع وأشمل أقوى مع إفريقيا، بجانب تغيير

وفي هذه القمة تمت دعوة 50 رئيسا من إفريقيا ولم يتمكن من الحضور: رئيس الجزائر، ورئيس أنجولا، ورئيس بوتسوانا، والرئيس المصري، ورئيس ليبيريا، وملك المغرب، ورئيس سيراليون، ورئيس زامبيا. وتم استبعاد كل من رئيس جمهورية إفريقيا الوسطى، الرئيس الإريتري، رئيس السودان، رئيس زيمبابوي وتوصلت القمة إلى عدد من النتائج:

أعلن 20 مليار دولار للاستثمار في مشاريع الطاقة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

أوضحت الإستراتيجيات المتعلقة بتجديد وتحديث قانون فرص النمو في إفريقيا (اغوا) التأذر من خلال ربط المساعدات وتحسين البنية التحتية لتعزيز القدرة التنافسية وتعزيز القدرات التجارية وإنشاء أسواق إفريقية جديدة .

إعلان 7 مليار دولار لتمويل تعزيز الصادرات الأمريكية والاستثمارات في إفريقيا .

أعلنت الشركات الأمريكية صفقات جديدة في مجال الطاقة النظيفة والطيران والخدمات المصرفية والبناء تبلغ قيمتها 14 بليون دولار، بالإضافة إلى 12 بليون دولار كالتزامات جديدة في إطار مبادرة الرئيس الطاقة في إفريقيا من شركاء القطاع الخاص البنك الدولي والحكومة السويدية، وهذه الالتزامات مجتمعة بلغت أكثر من 33 بليون دولار لدعم النمو الاقتصادي في إفريقيا وعشرات الآلاف من الوظائف في أمريكا .

بالإضافة إلى:

التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا لتعزيز المساواة بين الجنسين .

التعاون الإفريقي الأمريكي في الصحة العالمية .

الاستثمار المشترك في الشباب .

التعاون بشأن الأمن الغذائي.

صورة القارة من قارة ميؤوس منها إلى واحدة من الأسواق الديناميكية سريعة النمو . مناقشة القضايا الأمنية وقضايا الإرهاب كالتزاعات المشتعلة في عدة أجزاء من إفريقيا، بما في ذلك شمال نيجيريا وجنوب السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى، وتعزيز التعاون الاستراتيجي والأمني، والحفاظ على المصالح الاقتصادية الأمريكية في إفريقيا، وتأمين الاحتياجات البترولية حيث تستورد الولايات المتحدة الولايات المتحدة 17% من احتياجاتها من إفريقيا. كما يمكن الاستفادة من السوق الأفريقية الكبرى لتصريف المنتجات الأمريكية في العقبات التي تواجه الأسواق الأمريكية التقليدية في أوروبا .

ويتحقق ذلك في إطار اتفاقية "الاجوا" التي ساهمت منذ إنشائها عام 2000 وحتى العام الماضي إلى ارتفاع واردات أمريكا لأفريقيا حيث زاد حجم التبادل التجاري بين الدول الموقعة على الاتفاقية وأمريكا من 6,7 مليار دولار إلى 24 مليار دولار، ففي العام 2014 استوردت الولايات المتحدة سلعا قيمتها 3,39 مليار من أفريقيا لتمثل 7,1% من إجمالي الواردات الأمريكية، كما بلغت قيمة الصادرات إلى أفريقيا بقيمة 24 مليار دولار لتمثل 5,1% من إجمالي الصادرات الأمريكية.

وبينما حاول البيت الأبيض جعل التركيز في القمة منصبا على الاقتصادات المزدهرة في أفريقيا، وفرص الاستثمار الأمريكية، ركزت المناقشات على الأمن وتحديات الحكم. وأن الولايات المتحدة ستزيد جهودها في مجال حفظ السلام بأفريقيا. واتفق القادة على استثمارات سنوية بقيمة 110 مليون دولار خلال ما يتراوح بين ثلاثة إلى خمسة أعوام قادمة لبناء قدرة عسكرية أفريقية في ست دول هي: السنغال وغانا وإثيوبيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا.

انخراط الولايات المتحدة في تغيير المناخ ومرونة إفريقيا.

دعم الولايات المتحدة للمؤسسات الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان في إفريقيا.

دعم الولايات المتحدة مكافحة الاتجار في الحياة البرية.

توفير الطاقة في إفريقيا وزيادة إمكانية الوصول إلى الطاقة في إفريقيا جنوب الصحراء .

التزامات 20 مليون دولار للبرامج التي من شأنها تمكين أكثر من مليون شخص في إفريقيا

وحفظ السلام في إفريقيا ، ومبادرة الحكومة الأمنية، والشراكة لمكافحة الإرهاب في إفريقيا

تتلخص الموضوعات التي تمت مناقشتها في القمة :

الاستثمار في مستقبل إفريقيا، ودفع السلام والاستقرار في إفريقيا، والحكم من أجل الجيل القادم

والاستثمار في النساء من أجل السلام والرخاء، وتوفير المهارات والفرص والشباب.

ثانيا: القمة الإفريقية الآسيوية جاكارتا، إندونيسيا:

انعقدت في العاصمة الإندونيسية جاكارتا القمة الآسيوية الإفريقية بمشاركة 29 دولة آسيوية وإفريقية ،

وذلك ضمن الاحتفالات بالذكرى الـ 60 للمؤتمر الآسيوي الإفريقي (عدم الانحياز باندونغ) والذكرى

العاشرة لتأسيس الشراكة الآسيوية - الإفريقية الإستراتيجية. وتقام تحت شعار (تقوية التعاون جنوب

جنوب لتعزيز السلم والازدهار في العالم). وتتركز أعمال القمة على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون

الثلاثي للدول النامية وتقوية قدرات البلدان التنموية، بالإضافة إلى الحد من الفجوة التنموية بين البلدان

النامية عبر التعاون بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي. يذكر أن المؤتمر الآسيوي - الإفريقي تأسس

في عام 1955 عندما استضافت مدينة (باندونغ) 29

زعيمًا من دول القارة الآسيوية والإفريقية ومعظمها دول كانت قد اكتسبت استقلالها حديثًا بعد قرون من الحكم الاستعماري، وذلك لمناقشة أوضاع تلك الدول وخلق مستقبل واعد لها. إن زعماء آسيا وإفريقيا تعهدوا بالتعاون من خلال إطار الشراكة الإستراتيجية الآسيوية الإفريقية الجديدة كمنصة بين الدول والترابط بين الدول الآسيوية والإفريقية. إن الدول الآسيوية والإفريقية ستسعى إلى إقامة نظام لتجارة متبادلة عادل يضم جميع الأطراف للمساهمة في النمو والاستثمار وخلق الوظائف علاوة على تشجيع التنمية المستدامة. إن زعماء ووفود من آسيا والدول الإفريقية عملت جاهدة من أجل اتخاذ خطوات ملموسة نحو تعزيز وتطوير نظام عالمي أكثر سلمًا وعدلاً، والعمل قدما نحو تحقيق التعاون النفعي القائم على مصلحة الطرفين، وتضييق فجوة التنمية، والاعتراف بدولة فلسطين وضمان الإتاحة المالية لمشروعات تطوير البنية التحتية بين الدول الأخرى من خلال البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية. إن الدول التي تقع تحت خط الاستواء عليها دور محوري في تعزيز ذلك التعاون".

اتفقت على أن مثل هذا المؤتمر التذكاري سينظم كل 10 سنوات، كما ستعقد مشاورات وزارية على المستوى الوزاري على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك من أجل تحديد اتجاه الإستراتيجية للشراكة الآسيوية الإفريقية. واتفق الزعماء على تعزيز عملية تأسيس الشراكة الإستراتيجية الآسيوية الإفريقية، وذلك من خلال الرئاسة الدورية للشراكة كل أربع سنوات. كما حدد ذلك في إعلان 2005. ووعدت الدول المشاركة في المؤتمر بتعزيز التفاعلات بين شعوبها، وبشكل خاص في مجالات مثل الأعمال والمجالات الأكاديمية والإعلام والشباب والرياضة،

وكذلك المجالات المجتمعية. وأكد أهمية التعاون بين القارتين الآسيوية والإفريقية، وخاصة في المجال الاقتصادي، بما يحقق مصالحهما على جميع الأصعدة.

وتهدف القمة الآسيوية الإفريقية إلى:

- مواصلة تطبيق روح مؤتمر (بانونغ) الذي يدعو إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المشتركة في كلتا القارتين.

- وتنسيق التعاون المشترك في المحافل الدولية حيال جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك.

- كما تهدف إلى تعزيز العلاقات بين دول القارتين وإتاحة الفرصة لتبادل وجهات النظر والخبرات والتجارب حول سبل مواجهة التحديات المشتركة وتطورات الأوضاع بين القارتين على جميع الأصعدة.

لقد صدق بنجاح على ثلاث وثائق مهمة: رسالة بانونغ المتعلقة بتعزيز التعاون والتضامن على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي. وإعلان إحياء علاقات الشراكة الإستراتيجية الجديدة بين آسيا وأفريقيا. وإعلان عن فلسطين".

وتنوع أهمية المؤتمر من أنه:

أظهر تضامن الدول الآسيوية والإفريقية حول همومها المشتركة ومشكلاتها جراء سياسات الهيمنة والاحتلال، وضرورة إعادة تنشيط حركة هذه الدول وإقامة شراكة إستراتيجية وتوثيق التعاون السياسي والاقتصادي فيما بينها.

أكد على ضرورة إحياء وتنشيط حركة عدم الانحياز التي تأسست قبل خمسين عاماً، واستطاعت خلال عقود أن تلعب أدواراً مهمة وتاريخية في فترة الحرب الباردة في الدفاع عن حقوق دولها، واحتلت مكانة هامة في الحركة الدولية العالمية، وتمكنت خلال خمسين عاماً من أن تكسب التأييد لقضايا البلدان

المنظمة إليها لا سيما قضية فلسطين والحقوق العربية .

إن التطورات الأخيرة في العالم تدعو الدول الآسيوية والإفريقية ودول العالم النامي إلى تعزيز العلاقات فيما بينها، وضرورة تضامنها وتكاتفها في جبهة موحدة من أجل مواجهة هيمنة قوى الهيمنة وسياساتها، التي تسببت في زيادة معدلات الفقر والمرض والتخلف وسوء التنمية واستمرار الأزمات الإقليمية، وأبرزها العدوان والاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، مع كل ما يرافق ذلك من قمع واغتيالات وإرهاب دولة ورفض لجميع مبادرات ودعوات السلام، وكذلك إحداث أزمات جديدة في السودان والعراق ودول أفريقية وآسيوية أخرى .

أكد أن مشكلة الإرهاب الدولي بدأت تتعاضد في ظل غياب سياسة عالمية موحدة لمواجهته ضمن إطار الشرعية الدولية. دعوة الدول المشاركة إلى تفعيل دور الأمم المتحدة، مع الإشارة إلى أن ضعفها هو سبب أكيد لتجاهل الدول الكبرى لشرعيتها، وممارسة هذه الدول لسياسة الانتقائية والمعايير المزدوجة في اتخاذ القرارات وفي تطبيق ما يحلو لها من هذه القرارات . لقد أكد مؤتمر القمة الأفروآسيوية في جاكارتا على التمسك بالروح والذهنية التي أرساها مؤتمر بانونغ قبل خمسين عاماً، وهي إقامة شراكة إستراتيجية بين آسيا وأفريقيا، كطريق يتمسك بالحقوق ويدافع عنها، وي طرح المبادرات اللازمة لها، لمواجهة الهموم المشتركة والمشكلات الناجمة عن سياسات الهيمنة والعدوان والاحتلال.

ويؤكد على السلام والاستقرار لأنها الطريق نحو تنمية متقدمة وتعاون اقتصادي مثمر وسلام حقيقي يعيد الحقوق إلى أصحابها. ويمهد لتنمية الدول وشعوبها. وهو ما يتطلب أن يرتقي توجهاً سريعاً من حكومات

إفريقية، تشمل تطوير القطاعات الاقتصادية والاستثمارية، ورفع التحديات المشتركة في إطار تعاون جنوبي جنوبي.

ثالثاً: المنتدى الإفريقي الهندي نيودلهي، الهند:

عُقد منتدى الهند- إفريقيا الثالث في 19 أكتوبر عام 2015 تحت شعار شركاء في التقدم: نحو جدول أعمال إنمائي فارق وفعال في نيودلهي، الهند. تسعي القمة التي انعقدت دورتها الأولى في الهند - نيودلهي 2008م، والثانية بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا 2011 إلى أن تشكل إطاراً للشراكة جنوب - جنوب وأرضية لتقاسم الخبرات والتجارب بهدف تعبئة وتعزيز قدرة الدول الإفريقية على رفع التحديات الكبرى التي تواجهها، ولا سيما تلك المتعلقة بالولوج إلى تعليم ذي جودة وتقوية القدرات، وتطوير المهارات وتحسين الخدمات الصحية وتشجيع إنتاج الطاقة النظيفة والمتجددة. وتهدف القمة إلى تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية بين الهند وإفريقيا. كما تطمح إلى إرساء شراكة هندية إفريقية قائمة على مبادئ المساواة والصداقة والتضامن والمنفعة المتبادلة والتي تمثل في جوهرها عمق التعاون جنوب- جنوب. وإذ تقوم القمة بمراجعة الشراكة الإستراتيجية وتنفيذ إطار عمل التعاون المعزز الذي تم اعتماده في القمة الثانية لمنتدى الهند - أفريقيا والتي عقدت في أديس أبابا في مايو 2011 وخطة العمل المرتبطة المتفق عليها بعد ذلك.

انعقدت القمة بنيودلهي بمشاركة أكثر من 45 رئيس دولة ورؤساء الوفود من 54 دولة إفريقية، بالإضافة إلى الهند الدولة المضيئة للقمة في دورتها الثالثة. وتنعقد القمة الحالية لمنتدى الهند - إفريقيا في الذكرى السنوية الـ 70 لتأسيس الأمم المتحدة، بل وللمرة الأولى أيضاً منذ مرور 50 عاماً على تأسيس منظمة

الدول وإرادة صادقة للالتزام بهذه المبادئ لبلوغ الأهداف، والمهم ما دعا إليه الإعلان بإنجاز خطوات عملية تحقق النضال والتعاون الفعلي السياسي والاقتصادي والثقافي. تحافظ على استقلالية هذه الدول وهوياتها الوطنية، واحترام الطريق الخاص بكل منها لتقدمها وتطورها، ومواجهة سياسة التفرد، وتغليب المصلحة الخاصة لقوى الهيمنة العالمية على دول وشعوب العالم، وبناء علاقات ديمقراطية بين الدول تستند إلى الاحترام المتبادل، وتبادل المصالح والمنفعة المشتركة وتبادل الخبرات لرفد مسيرة البشرية نحو التقدم والسلام والازدهار.

وقد صدر عن المؤتمر ثلاثة إعلانات هي :

. إعلان انطلاقة مبادرة الشراكة الإستراتيجية بين آسيا وإفريقيا لتحقيق تضامن سياسي لبناء الثقة بين دولهما .

. إعلان صدر عن وزراء خارجية الدول المشاركة لتحقيق السلام والاستقرار في القارتين وحل النزاعات بالطرق السلمية. وأكد الإعلان على دعم الحل السلمي للقضية الفلسطينية من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وعلى إصلاح الأمم المتحدة بهدف تقوية دورها للحفاظ على السلام والأمن في العالم، وإتاحة الفرصة للدول الآسيوية والإفريقية للمشاركة في صنع القرار. كما أكد ضرورة تنمية العلاقات الثقافية بين دول آسيا وإفريقيا .

. الإعلان الأفروآسيوي حول مد تسونامي والزلازل والكوارث الطبيعية.

وتعد هذه القمة فرصة لتبادل الخبرات والتفكير حول

سبل تعزيز وثيق للتعاون بين إفريقيا وآسيا في

المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

سعيًا إلى بناء مستقبل أفضل، وفقاً لروح إعلان

باندونغ الهادف إلى إقامة شراكة إستراتيجية آسيوية

الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي) باعتبارها رمزا للوحدة الإفريقية والنهضة الإفريقية، واعتماد الإعلان المهم للذكرى الخمسين، وبعد مدة قصيرة من الاعتماد لجدول أعمال الاتحاد الإفريقي 2063 ، والتي حلت العام الماضي تحت شعار "شراكة متجددة .. رؤية مشتركة"، أعلن قادة دول قمة منتدى الهند - أفريقيا، أن الإعلانين الصادرين عن قمتي نيودلهي 2008، وأديس أبابا 2011، يعتبران قاعدة راسخة لتوطيد الشراكة الإستراتيجية بين دول المنتدى.

وتهدف الهند إلى أربعة أهداف رئيسية من تلك القمة: 1- إصلاح الأمم المتحدة: ظلت الهند تحشد جهودها الدبلوماسية منذ فترة طويلة لإصلاح إدارة الأمم المتحدة، حيث تحدث رئيس الوزراء الهندي لتغيير مجلس الأمن لتمثيل أفضل للحقائق الجيوبولوتيكية الحديثة والمعاصرة. وعلى رأس الأجندة الهندية هو حشد الدعم لمقعد للهند في مجلس الأمن كعضو دائم. ومن أجل تلك الغاية فإن قمة نيودلهي شهدت لقاءات بين القادة الهنود والأفارقة لتضمين دعم ترشح الهند لهذا المقعد الدائم.

2- الإرهاب: ركزت القمة بصورة كبيرة أيضًا على جانبي الإرهاب والشؤون الدفاعية، فهجمات السوق التجاري في كينيا والحملات المستمرة من بوكو حرام في نيجيريا والدول المجاورة . وقد أعرب رئيس الوزراء الهندي عن قلقه بشأن تصاعد الإرهاب والحاجة إلى مواجهته، كما أن الأمن السيبري على شبكة الإنترنت، وكذلك أمن الملاحة والتعاون الدفاعي كانت أيضًا على أجندة الأولويات.

3- التغير المناخي: دعت الهند الدول المجتمعة في المؤتمر إلى الاحتشاد في صف الدول الغنية بالطاقة الشمسية في مؤتمر باريس المناخي الشهر القادم، حيث ستجتمع عدة دول من أجل عقد اتفاقية جديدة

تستبدل اتفاقية كيوتو للمناخ. وكلا الطرفين، الهندي والإفريقي يريدان أن يستغلوا الطاقة الشمسية في مختلف المجالات، كما صرحت بأن الدول تريد للطاقة الشمسية أن "تتير مستقبلها"، بطريقة لا تريد أن ينوب الجليد على قمة جبل كليمنجارو ولا يختفي، ذلك الجليد الذي يغذي نهر الجانجا".

4- مبادرات تنموية: وعدت الهند بإنفاق 10 مليار دولار ومنح بقدر 600 مليون دولار لمساعدة الدول الإفريقية.

ويتضمن برنامج الدورة الثالثة للقمة الهندية الإفريقية ، لقاء للخبراء ، اجتماعا لوزراء خارجية الهند وإفريقيا ، بالإضافة إلى ختام البرنامج باجتماع قمة يضم قادة الدول والحكومات المشاركة . أعلنت الهند عن تخصيص قروض ميسرة بقيمة 10 مليارات دولار خلال السنوات الخمس المقبلة. أيضا تعتزم تقديم منح مساعدة لدول القارة بقيمة 600 مليون دولار . كما وعد بتخصيص 50 ألف منحة دراسية للطلبة الأفارقة بالهند خلال الفترة ذاتها، وتوسيع برامج الهند الموجهة لتطوير القدرات والمهارات والتدريب والتعليم بالقارة ، وأن الهند تعتزم أيضا وضع خبراتها في مجالي الرعاية الصحية والتكنولوجيا رهن إشارة الدول الإفريقية .

وبخصوص إشكالية المناخ فإن الهند انخرطت بشكل إرادي في مواجهة آثارها السلبية من خلال تبني مشروع لإنتاج 157 ميغاوات إضافية من الطاقات المتجددة بحلول سنة 2022م، وتقليص الانبعاث الغازية ما بين 33 و35 في المائة 2013م. وتتطلع نيودلهي للتوصل إلى نتائج شاملة ملموسة خلال المؤتمر العالمي حول المناخ بباريس في ديسمبر المقبل تركز على المبادئ المنصوص عليها في الاتفاقية الأممية حول التغير المناخي.

وأعرب رؤساء دول وحكومات قمة منتدى الهند - إفريقيا في " إعلان دلهي " عن أملهم في إنهاء صياغة اتفاق طموح وشامل معني بتغيير المناخ في مفاوضات تغيير المناخ العالمي المقبلة ، وذلك على أساس مبادئ المساواة والمسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، إن التحدي المتمثل في ظاهرة الاحتباس الحراري لا يمكن معالجته بشكل ناجح إلا من خلال الحلول التكنولوجية والموارد المالية المطلوبة لإدارة المرحلة الانتقالية، وأن البلدان النامية التي سعت إلى اتخاذ إجراءات طموحة من تلقاء نفسها بحاجة إلى المساعدة للتخفيف من ظاهرة تغير المناخ للتكيف والمواءمة مع آثارها.

وأكد " إعلان دلهي " ، على الاهتمامات والأولويات المعينة للبلدان الإفريقية فيما يتعلق بالاحتياجات الاقتصادية والإنمائية والحماية من نقاط الضعف ، وهي أمور تتطلب عملا جماعيا من قبل المجتمع الدولي ، وأن الأهداف الإنمائية المستدامة تدعم وتعزز من التزام بالأهداف الإنمائية للألفية ومن التركيز على النمو الاقتصادي والتصنيع والبنية التحتية وفرص العمل باعتبارها العوامل الدافعة الأساسية للتنمية المستدامة، والتي تنطوي على مجموعة طموحة من وسائل التنفيذ لمساعدة البلدان النامية، وهي حزمة يجري استكمالها من خلال برنامج عمل أديس أبابا.

وأشار الإعلان إلى أن الحاجة إلى وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة، وإلى تدفقات استثمارية معززة، وإلى نظام تجاري متعدد الأطراف داعم وإلى إطار تعاون تكنولوجي معدل، أصبحت الآن أكثر إلحاحا من أي وقت مضى لتعزيز واستدامة النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. وهذا

وصدرت وثيقتان، هما: "إعلان دلهي" و"إطار عمل للتعاون المشترك بين الهند والدول الإفريقية"، وشمل إعلان نيودلهي القضايا الدولية التي تشغل الجانب الهندي والقارة الإفريقية كالمصالح والاهتمامات المشتركة، إضافة إلى العديد من القضايا التي تحتاج إلى تبادل الرأي حولها مثل الإرهاب الدولي، والقرصنة، وتغير المناخ، والتنمية المستدامة، والبيئة، وإصلاح مجلس الأمن الدولي.

وصدر عن القمة في ختام أعمالها وثيقة إعلان دلهي، حيث أكد فيه قادة دول قمة منتدى الهند - أفريقيا على أن الإعلانين الصادرين عن قمتي نيودلهي 2008، وأديس أبابا 2011، يعتبران قاعدة راسخة لتوطيد الشراكة الإستراتيجية بين دول المنتدى.

وطالب قادة دول قمة منتدى الهند - أفريقيا، بضرورة القيام بعمل جماعي عاجل لوضع هيكل للحكومة العالمية يكون أكثر ديمقراطية، مما يساعد على ترسيخ أطر أمنية وإنمائية دولية تكون أكثر إنصافا وعدلا، مشيرين إلى أنه على الرغم من الهنود والأفارقة يشكلون ثلث سكان العالم، إلا أنهم لا يزالون مستبعدين من التمثيل المناسب في مؤسسات الحكم العالمي التي تم تأسيسها لعصر ولى منذ عهد بعيد.

وأشار إعلان دلهي إلى أن عام 2015 كان عاما متميزا بالنسبة لإفريقيا والهند، تم خلاله تحديد مجموعة من الأهداف الإنمائية المستدامة كجزء من جدول أعمال 2030 الأوسع للتنمية المستدامة والذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخرا ، مع التركيز بشكل خاص على مفهوم التمويل للتنمية ، كما إن المجتمع الدولي سيجتمع في باريس في نوفمبر المقبل من أجل إبرام اتفاق طموح لمكافحة تغير المناخ ، ثم يتبعه مباشرة الاجتماع الوزاري الـ 10 لمنظمة التجارة العالمية في نيروبي.

جديدة لنشر الفكر المتطرف، ولاستقطاب وتجنيد المزيد، لذا يتوجب علينا التصدي لهذا التحدي من خلال إستراتيجية وتعاون عالميين.

كما أكد القادة، التزامهم القوي بمكافحة المخدرات والاتجار بالبشر وغيرها من أشكال الجرائم المنظمة العابرة للحدود مثل احتجاز الرهائن والقرصنة والانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة.

وجاء في إعلان دلهي ، أن دور مشروع أفضلية التعريفية الجمركية للأسواق الحرة الذي تقدمه الهند سوف يلعب دوراً مهماً في زيادة التجارة بين أفريقيا والهند ، ونؤكد على ضرورة خلق بيئة مواتية لتوسيع نطاق المشروع ليشمل جميع البلدان الأفريقية.

وشدد إعلان دلهي على ضرورة التعاون المشترك في مجالات الزراعة والأمن الغذائي ودعم تنفيذ برامج التنمية الزراعية الشاملة في إفريقيا (نيباد) لزيادة الإنتاجية والحفاظ على الأرض والبيئة ، فضلاً عن ضمان الأمن الغذائي ، وتحسين تقنيات الزراعة من خلال التكنولوجيا المناسبة ذات الأسعار المعقولة والاستخدام المناسب للري وتحسين أصناف المحاصيل، وتشجيع الاستثمار في الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الغذائية لخلق فرص عمل وعائدات أكبر.

وطالب إعلان دلهي ، بأهمية تكثيف التعاون المستمر بين دول المنتدى في تطوير توليد الطاقة المتجددة، بما في ذلك الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والجيوحرارية والطاقة المائية والكتلة الحيوية جنباً إلى جنب مع بناء أنظمة نقل الطاقة الكهربائية.

وأكد إعلان دلهي على ضرورة مواصلة العمل في مجالات السلام والأمن بما في ذلك منع الصراعات وحلها إدارياً وبناء السلام من خلال تبادل الخبرات والبرامج التدريبية وتعزيز الآليات والقدرات الإقليمية

يتطلب إصلاح النظام المالي الدولي ليكون أكثر ديمقراطية واستجابة لاحتياجات البلدان النامية.

وأكد إعلان دلهي على التزام دول المنتدى بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أكثر وأكثر ، حيث حدد الاتحاد الإفريقي عام 2015 كعام تمكين وتنمية للمرأة من أجل القضاء على الفقر وحماية وتعزيز حقوق الإنسان وبناء مجتمعات أقل عنفاً وأكثر استدامة بيئياً.

وشدد على احترام وسيادة ووحدة أراضي الدول، فضلاً عن عدم التدخل في شؤونها الداخلية ، مؤكداً على حصانة رؤساء الدول وفقاً للقانون الدولي، وطالبوا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يأخذ بعين الاعتبار قرارات الاتحاد الإفريقي في هذا الصدد.

وأكد قادة دول قمة منتدى الهند -إفريقيا، التزامهم القوي بإجراء إصلاح شامل لمنظومة الأمم المتحدة بما في ذلك مجلس الأمن التابع لها لجعله أكثر تمثيلاً وديمقراطية ومساءلة وفعالية.

وشدد " إعلان دلهي" على أن شراكة التنمية طويلة الأمد والمتعددة الأوجه ما بين أفريقيا والهند والقائمة على أساس من المساواة والصداقة والتضامن، تمثل التعاون ما بين بلدان الجنوب في جميع أبعاده، والتي تشمل تنمية الموارد البشرية من خلال المنح الدراسية والتدريب وبناء القدرات والمساعدة المالية من خلال المنح والقروض الميسرة لتنفيذ مختلف مشاريع الاحتياجات العامة.

وأكد قادة منتدى الهند - إفريقيا ، على أن الإرهاب والتطرف العنيف قد برزا كتهديدين أساسيين لدول المنتدى ومجتمعاتها ونقوم بإدانتهمما بجميع أشكالهما ومظاهرها، وقد اكتسب خطر الجماعات غير الحكومية، بما فيها الجماعات المسلحة بعداً جديداً لأنها توسعت جغرافياً، وتحصلت على موارد وأدوات

والقارية للإنذار المبكر، وتعزيز دور المرأة في حفظ السلام ونشر ثقافة السلام، وتعزيز المشاركة في جهود حفظ السلام، وبناء السلام بما في ذلك دعم القوات الاحتياطية الإفريقية.

وتناول إعلان دلهي الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أكد القادة دعمهم للحل الذي تم التوصل إليه عن طريق التفاوض والمؤدي إلى إنشاء دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل. كما تم اعتمادها في خارطة الطريق الرباعية وقرارات الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ذات الصلة وطبقا لأحكام القانون الدولي من أجل إقامة السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط.

وتناولت الوثيقة الثانية وهي "إطار العمل للتعاون المشترك" التعاون ما بين القارة الإفريقية والهند في مجالات تميز فيها الجانب الهندي يمكن أن تستفيد منها القارة السمراء: مثل بناء القدرات والتعليم ونقل التكنولوجيا والرعاية الطبية والأدوية والطاقة الجديدة والمتجددة، وبالمثل القارة الإفريقية لديها أيضا مجالات تميز ليس فقط كقارة مصدرة للمواد الخام، ولكن هناك تميز في العديد من الدول. وإذ تقوم القمة بمراجعة الشراكة الإستراتيجية وتنفيذ إطار عمل التعاون المعزز الذي تم اعتماده في القمة الثانية لمنتدى الهند - أفريقيا والتي عقدت في أديس أبابا في مايو 2011 وخطة العمل المرتبطة المتفق عليها بعد ذلك، وإذ تلاحظ القمة تآزر الأولويات الأساسية المشتركة بين الأطراف للعمل معا نحو تحقيق النمو الاقتصادي الشامل للقضاء على الفقر وتخصيص الموارد الكافية لتحقيق التنمية المستدامة، كما هو محدد في جدول أعمال أفريقيا 2063 وخطة تنفيذه العشرية الأولى، وكذلك الأهداف الإنمائية المستدامة في إطار جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، وأولويات حكومة

الهند، تم الاتفاق على تعزيز الشراكة بين الجانبين بصورة جوهرية أكثر، على أساس تطلعات الشعوب الإفريقية والشعب الهندي لتحقيق التنمية والتكامل والازدهار، أهمية التصدي للتحديات المستمرة على وجه السرعة والتي تتعلق بتوفير إمكانية الحصول على التعليم الجيد، وتنمية المهارات وبناء القدرات، والرعاية الصحية بأسعار معقولة، ومصادر الطاقة النظيفة الحديثة والبنية التحتية وفرص العمل المناسبة من خلال تطوير جميع قطاعات الاقتصاد، ومن بينها الزراعة والتصنيع والخدمات، وإضافة القيمة والاتصال، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره والاقتصاد الأزرق/ اقتصاد المحيطات وإدارة الكوارث والتخفيف والحد من مخاطر الكوارث، وغيرها من الأمور الأخرى،

إن العلاقة طويلة الأمد والمتعددة الأوجه ما بين أفريقيا والهند قد صاغت شراكة إنمائية قائمة على أساس من المساواة والصداقة والمنفعة المتبادلة والتضامن والتي تمثل التعاون ما بين بلدان الجنوب في جميع أبعاده. وتشتمل هذه الشراكة على تنمية الموارد البشرية من خلال المنح الدراسية والتدريب وبناء القدرات والمساعدة المالية من خلال المنح والقروض الميسرة لتنفيذ مشاريع مختلفة ذات المنفعة العامة، بما في ذلك مشروعات التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية، والأفضليات التجارية، والتعاون التكنولوجي والمساعدات الإنسانية والمالية والعينية في حالات الطوارئ، ونشر قوات حفظ السلام والمفاوضات الجماعية في المحافل متعددة الأطراف من أجل القضايا والاهتمامات المشتركة، وغيرها من الأمور.

وقد اعتمدت أفريقيا والهند إطار العمل هذا للتعاون الإستراتيجي فيما بينهما، والذي سيشمل المجالات الواسعة التالية:

المجالات العامة للتعاون:

إن الخصائص المشتركة للمجتمعات الأفريقية والهندية من حيث كونها متعددة الأعراق ومتعددة الأديان، وكذلك القيم المجتمعية الراسخة المماثلة، كلها أمور رسخت بشكل طبيعي أواصر الصداقة ما بين الشعوب الأفريقية والهندية على مر القرون.

تعترف أفريقيا والهند بالحاجة الماسة للمساواة بين الجنسين لتحقيق التقدم والتنمية المستدامة، وهما ملتزمتان بتعزيز تمكين المرأة، والذي سوف يدعم بشكل كبير الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان وبناء مجتمعات أقل عنفاً وأكثر استدامة بيئياً. إن الشراكة الإستراتيجية ما بين الهند وأفريقيا تمثل التعاون متعدد الأبعاد ما بين بلدان الجنوب، وهي بحاجة إلى المزيد من التعزيز لتصبح أكثر فعالية.

وفي هذا الصدد، تعترم أفريقيا والهند على ما يلي:

تيسير المزيد من التفاهم المتبادل ما بين الثقافات والتقاليد والتراث، وتقريب شعوبنا بعضها مع بعض بشكل أوثق من خلال عمليات التبادل على مختلف المستويات؛

تعزيز المساواة ما بين الجنسين وتمكين المرأة، الأمر الذي سوف يدعم بشكل كبير الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وبناء مجتمعات أقل عنفاً وأكثر استدامة بيئياً.

تشجيع استخدام الشبكات الاجتماعية الحديثة لبناء مجتمعات ذات اهتمام مشترك. وسيتم تشجيع الروابط ما بين الأوساط الأكاديمية والصحفيين والمؤسسات

الإعلامية والمجتمع المدني بشكل أكبر، وذلك من خلال منتدى التعاون الإنمائي الهندي (فيدك) لتوثيق تدخلات التنمية الناجحة بواسطة المجتمع المدني بين شعوب البلدان النامية، وذلك من بين عدة أمور أخرى؛ وتعزيز الحكم الرشيد من خلال الاستخدام الفعال لتكنولوجيا الحكم الإلكتروني الناشئة، وتمكين الشعوب من خلال تعزيز التواصل الرقمي، والوصول إلى هذه التكنولوجيات التي قد نفذت إلى جميع قطاعات الاقتصاد سوف يساعد على توجيه الفوائد إلى المعوزين، وتقديم الخدمات بصورة أكثر كفاءة، وتحفيز التنمية، وزيادة مشاركة المواطنين في الحكم، وتعزيز الاندماج المالي والتمكين من خلال الوصول إلى البنوك والائتمان والتأمين الاجتماعي ضد الأمراض والحوادث؛ وتعميق التعاون المستمر وتبادل الخبرات لضمان حرية العمليات البرلمانية والانتخابية ونزاهتها وشفافيتها، ومنها التدريب وبناء القدرات، جنبا إلى جنب مع أفضل الممارسات الدولية الحالية؛ وتسهيل الربط الجوي والبحري، وتبسيط إجراءات التأشيرة وتقديم التسهيلات بصدد تعزيز السياحة والتجارة وتواصل الشعوب بعضها ببعض؛ ودعم دول الجزر الصغيرة الأفريقية في معالجة آثار التغير المناخي وتأمين تواصلهم مع دول اليابسة.

التعاون الاقتصادي:

تؤكد أفريقيا والهند التزامهما بتحقيق الازدهار المستدام، وتؤكدان مجدداً تعاونهما لتعزيز النمو الشامل والمستدام من أجل حياة كريمة لشعوبهم؛ وتقر أفريقيا والهند بأن العلاقات التجارية والاقتصادية الموسعة تساهم أيضاً في التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي في كلا الجانبين، وترحبان بمساهمة الهند في إقامة مرافق إضافة القيمة والمعالجة في أفريقيا؛ ولقد ازداد حجم التجارة ما بين أفريقيا والهند عدة

أضعاف في السنوات الـ 15 الماضية، وبضعفين في السنوات الخمس الماضية ليصل إلى ما يقرب من 72 مليار دولار في عام 2014-2015 هناك استثمار متنامٍ من جانب الشركات الهندية، سواء متعددة الجنسيات أو الشركات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا في مجموعة من القطاعات. وتشتمل هذه القطاعات على الاتصالات والتقيب عن المواد الهيدروكربونية، والزراعة، والصناعات الخفيفة، وتكنولوجيا المعلومات والخدمات المدعومة بتكنولوجيا المعلومات، وتعليم تكنولوجيا المعلومات، ومعالجة المياه، وإدارة الإمدادات، وتكرير البترول وتجارة التجزئة في المواد البترولية، والمواد الكيميائية، والعقاقير، والصيدليات، والفحم، والسيارات، وزراعة الزهور، والاستشارات الهندسية والإدارة والورق والمنسوجات، وغيرها من القطاعات. ومثل هذا الاستثمار يجلب رأس المال والتكنولوجيا، ويساعد في إضافة القيمة والتصنيع وتويع النشاط الاقتصادي، والأهم من ذلك إنه يخلق فرص العمل ويعزز تنمية مهارات السكان المحليين.

يقر الجانبان أن الهند كانت من بين الاقتصادات الناشئة الأولى التي اقترحت خطة للوصول إلى أسواق معفاة عن الرسوم الجمركية للبلدان الأقل نمواً في أعقاب إعلان هونغ كونغ الوزاري عام 2005 وفي عام 2014 للبلدان الأقل نمواً، والذي تم (DFTP) قامت الهند بتوسيع نظام أفضلية التجارة المعفاة عن الرسوم الجمركية إطلاقه في عام 2008 ودخل حيز التشغيل الكامل في عام 2012، لتشمل الآن 98٪ من بنود التعرفة الجمركية. وتمتد فوائد هذا النظام أحادي الجانب بحيث تشمل 34 دولة أفريقية بما يمكنها من زيادة صادراتها إلى الهند؛ وأخذت الهند طلب إفريقيا في الاعتبار من أجل توفير المساعدة التكنولوجية للدول المستفيدة من أجل المزيد من تعزيز

وصول صادراتها إلى (DFTP) نظام أفضلية التجارة المعفاة عن الرسوم الجمركية أسواق الهند. وتأخذ الهند طلب الجانب الإفريقي في الاعتبار لتوسيع نظام الأفضلية للإعفاء الجمركي للبلدان الأقل نمواً ليشمل جميع البلدان الأفريقية من أجل تغطية أكبر. وينبغي بذل المزيد من الجهود لتشجيع الاستثمار الخاص والعام من أفريقيا إلى الهند.

يقر كلا الجانبين بأن التجربة الهندية في الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر تقدم آفاقاً ذات أهمية لمزيد من التعاون في مجال التصنيع وخلق فرص العمل وتعزيز القدرات المحلية في أفريقيا، ولا سيما في مجال إدارة وتنظيم التجمعات الصناعية، وضمها إلى الصناعات الغذائية.

ترحب أفريقيا والهند بتنظيم الاجتماع المغلق لشراكة مشروع أفريقيا - الهند سنوياً بواسطة بنك الهند للتصدير. كما يقر الجانبان بأهمية الاجتماعات المغلقة لشراكة؛ (CII) واتحاد الصناعات الهندية (EXIM) والاستيراد بنك مشروع أفريقيا - الهند كمنصة تجمع رجال الأعمال الهنود والأفارقة وصناع القرار، وبالتالي يدعوان إلى الاستمرار في عقدها. إن أحد أهم أوجه شراكة أفريقيا والهند يتمثل في عرض الائتمان الميسر في إطار برنامج المساعدات التنموية لتنفيذ مجموعة من المشاريع حسب الأولويات الاقتصادية والاجتماعية للدول (IDEAS) والاقتصادية الهندي الأفريقية في المجالات التي تمتلك فيها الشركات الهندية الخبرة ذات الصلة. وفي العقد الماضي، تمت الموافقة على ما مجموعه 9 مليارات دولار تقريباً في شكل قروض ميسرة لنحو 140 مشروعاً في أكثر من 40 دولة أفريقية. وحتى الآن قد تم استكمال ما يقرب من 60 مشروعاً في مجموعة مختلفة من القطاعات؛ ويقر الجانبان بأن التكنولوجيا

والتنبؤ بالطقس، وإدارة الكوارث والحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك الإنذار المبكر من الكوارث الطبيعية؛ والتكنولوجيا النووية في مجالات مثل الطب والزراعة والهندسة في المنشآت الكبيرة التي ستعود بنفع مباشر على شعوبنا.

التعاون في التجارة والصناعة:

ترتكز شراكة أفريقيا-الهند على الاعتراف الحقيقي بأن شعوبنا هي مواردنا الأساسية، وأن الموارد البشرية المدربة والمؤهلة تشكل الأساس لبناء الرخاء للجميع؛ ويقر الجانبان بأهمية تطوير القدرات التكنولوجية للشعوب لغرض تعزيز المنفعة، وإضافة القيمة إلى الموارد؛ وتحيط أفريقيا والهند علماً بأهمية مؤسسات بناء القدرات التي تعترف الهند بإنشاءها في قطاعات أفريقيا المتنوعة، وكذلك تدرجان أن هذه الجهود من شأنها أن تساعد الصناعات والقطاعات الخدمية الأفريقية كثيراً، وأن تساهم على المدى البعيد في نمو القارة؛ ويؤكد كلا الجانبين أهمية بناء القدرات التي تدعم التصنيع، والاحتياج لإنشاء مؤسسات ذات الصلة في هذا الصدد.

وفي هذا الصدد اتفقت أفريقيا والهند على:

دعم إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة من أجل تعزيز خلق فرص العمل وزيادة الدخل للشعوب من كلا الجانبين؛ وتعزيز الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص بتشجيع الشركات الهندية على إقامة وحدات تنمية المهارات في المناطق الصناعية الأفريقية، بهدف تدريب المهندسين والفنيين والمديرين والعمال الأفارقة؛ وكذلك بتشجيع الخبراء الآخرين في مجالات مثل الأمن الغذائي والطاقة الشمسية؛ ومراجعة الآليات الوظيفية للمؤسسات القائمة بالفعل، وذلك بهدف التأكد من أن عمليات إنشائها، وتوفير المواد والموارد البشرية

تقدم الحلول للكثير من التحديات المشتركة، وبالتالي هناك حاجة ملحة لتعزيز التعاون الفعال في مجال التكنولوجيات الفعالة ذات التكلفة المناسبة، وكذلك في مجالات التكنولوجيا العالية والناشئة.

تمثل الطاقة والبنية التحتية جزءاً كبيراً من التعاون المستمر بين أفريقيا والهند. وتشتمل أشكال التعاون المتواصل على التدريب وبناء القدرات، والخدمات الاستشارية وتنفيذ المشاريع من خلال القروض الميسرة في مجالات مثل إدارة إمدادات المياه وتوليد الطاقة ونقلها، وتشديد وتحديث الطرق والسكك الحديدية، والتغيب عن المواد الهيدروكربونية، وغيرها من المجالات. مع التأكيد على أهمية استثمارات القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل، قد قرر الجانبان تبادل الخبرات والمعرفة.

في هذا الصدد، يجب القيام بما يلي:

الشروع في جهود التوعية لخلق وعي أكبر بنظام أفضلية التجارة المعفاة عن الرسوم الجمركية في الأعمال التجارية في أفريقيا، والمناشدة من أجل تمديد نظام الأفضلية للإعفاء عن الرسوم الجمركية هذا ليشمل جميع الدول الأفريقية.

تسريع التجارة بين أفريقيا والهند من خلال آلية تنسيق تتألف من ممثلين عن حكومة الهند والبعثات الدبلوماسية الأفريقية الممثلة في الهند لتشجيع الاستثمار من أفريقيا إلى الهند، وتسهيل إنشاء الشركات ذات الملكية الأفريقية في الهند؛ وتعزيز التعاون في مجال نقل وعرض التكنولوجيا والتدريب والبحث المشترك والتطوير لتطبيقات محددة.

استكشاف إمكانيات التعاون والتدريب في مجال استخدام تكنولوجيا الفضاء للاستشعار عن بعد، ورسم خرائط الموارد الطبيعية، بما في ذلك خرائط المياه والزراعة والغطاء الخارجي، والموارد المعدنية والبحرية،

والمالية والخدمات الإدارية مفهومة ومدعومة بشكل واضح. إنشاء آلية لتمكين الجماعات النسائية من الحصول على قروض لتنفيذ الأنشطة الإنتاجية، وعلى الأسواق لمنتجاتها؛ وتعزيز التعاون من خلال التدريب والمفاوضات الجماعية بشأن قضايا التجارة العالمية، بما في ذلك ما يجري في منظمة التجارة العالمية، وذلك لحماية وتعزيز المصالح المشروعة للبلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نمواً.

التعاون في مجال الزراعة:

إن شرائح كبيرة من السكان في كل من أفريقيا والهند تكسب قوتها من الزراعة، لذلك فإن تحسين إنتاجية الزراعة، بما في ذلك زراعة المحاصيل، وتربية الحيوانات، وإدارة المياه من خلال الاستخدام المستديم والحكيم للمدخلات؛ كلها أمور حيوية لضمان الأمن الغذائي والتغذوي، وهي تمثل تحدياً كبيراً وفرصة معاً. لقد كان هناك تعاون واسع النطاق بين الجانبين من خلال تبادل الخبرات والتدريب وبناء القدرات من خلال إنشاء المؤسسات، والقروض الميسرة في مجال أساليب الزراعة والري، وتحسين تقييم نوعية التربة، وكذلك توفير المعدات الزراعية، وغيرها من الجوانب؛ وتترك أفريقيا والهند تماماً أن قطاعات مثل السياحة والزراعة ومصايد الأسماك والغابات وإنتاج الطاقة كلها حساسة للآثار السلبية لتغير المناخ.

وفي هذا الصدد اتفق كلا الجانبين على ما يلي:

زيادة التعاون في تحسين أساليب الزراعة من خلال التكنولوجيا المناسبة ذات الأسعار المعقولة، والزراعة العضوية، وتحسين أصناف المحاصيل والبذور وكفاءة استخدام الأسمدة وغيرها من التدابير؛ وتعزيز الجهود المشتركة لإدارة أكثر فعالية وكفاءة للموارد المائية، وتحسين أساليب الري من خلال نقل التكنولوجيا والمعرفة؛ ودعم التزام أفريقيا بإحالة المعاول اليدوية

إلى المتحف، لكونها أصبحت رمزاً للتخلف الزراعي في أفريقيا والاضطهاد ضد النساء اللاتي يشكلن الغالبية العظمى من العمال الزراعيين. وسوف تسعى الهند إلى توفير ماكينات الحرث والعزق والتمشيط والحصادات بأسعار ميسرة، ونقل هذه التكنولوجيات لإنتاجها في أفريقيا، من أجل تمكين المزارعين الأفارقة؛ وتشجيع الاستثمار في الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الغذائية لخلق فرص العمل وزيادة الإيرادات؛ ومواصلة التعاون لضمان أن الاستثمار العام والخدمات والسياسات الزراعية تعطي الأولوية الواجبة للتمكين، ودعم وتتميم الاستثمارات المملوكة من قبل أصحاب الحيازات الصغيرة، مع إيلاء اهتمام خاص للشباب والنساء اللاتي ينتجن المواد الغذائية؛ والتأكد من أن التعاون الزراعي الهندي مع الدول الأفريقية يعطي الأولوية لإنتاج الغذاء وتحسين مستويات التغذية من أجل زيادة مرونة النظم الغذائية المحلية والتقليدية والتنوع البيولوجي؛ وتشجيع كل المبادرات الرامية إلى تنويع اقتصاداتها لتوسيع القطاعات الحساسة للمناخ، وتعزيز تدابير التكيف التي من شأنها أن تزيد المرونة داخل القطاع.

تعزيز التعاون والتنسيق لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاق طموح وشامل حول تغير المناخ خلال المفاوضات بشأن تغير المناخ في مؤتمر 21 نوفمبر المقبل الذي سيعقد في باريس - فرنسا.

التعاون في مجال الطاقة المتجددة:

تكثيف التعاون المستمر في تطوير توليد الطاقة المتجددة، بما في ذلك الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة المائية والطاقة الجيوحرارية والكتلة الحيوية، جنباً إلى جنب مع بناء أنظمة نقل الطاقة الكهربائية؛ التعاون في الاقتصاد الأزرق / اقتصاد المحيطات:

والتنمية الريفية، والشؤون البرلمانية، والخدمات اللوجستية والإدارية، والتكيف مع تغير المناخ، وإدارة الكوارث والأمن السيبراني، وعلوم الطب الشرعي، والدفاع والأمن، وغيرها من التخصصات.

يقر الجانبان بالأهمية الأساسية للتعاون التعليمي ونقل المهارات لتعزيز الفرص المتاحة للشباب للمساهمة في التنمية الاقتصادية والعلمية والتقنية والاجتماعية، والحاجة إلى مواصلة البناء من خلال توسيع مراكز التدريب في المجالات القائمة وفي مجالات جديدة متشياً مع الفرص والتحديات الناشئة في القارة الأفريقية في المجالات؛ الرئيسية الموضحة في جدول الأعمال 2063.

يتقهم كلا الجانبين أن تطوير العلوم والتكنولوجيا والبحث والابتكار هو عنصر حاسم وجزء لا يتجزأ من عملية التنمية؛ ويؤكد الجانبان على أهمية الإدخال المبكر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات التعليمية باعتبارها محفزاً رئيسياً لبناء القدرات، والتعليم، والصحة، والصناعة، والقضاء على الفقر وتوفير الخدمات العامة؛ ويعترف الجانبان بأهمية التنفيذ الناجح لمشروع الشبكة الإلكترونية الأفريقية، والذي يهدف إلى توفير أداة فعالة لسد الفجوة الرقمية، وتوفير الوصول بسهولة وبأسعار معقولة إلى التعليم الجيد والرعاية الصحية المناسبة لشعوب أفريقيا. وفي هذا الصدد اتفقت أفريقيا والهند على:

مواصلة التعاون في مجالات التنمية العلمية والتكنولوجية، وكذلك في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ واستكشاف الاستثمارات المشتركة المحتملة لإنشاء بنية تحتية قوية ومتاحة وموثوق بها من الألياف البصرية في أفريقيا، بهدف تمكين المجتمع الأفريقي في مجال المعلومات، وبناء

إن معيشة شرائح كبيرة من شعوبنا تعتمد على المحيطات التي ظهرت كوجهة جديدة للتنمية لشعوب أفريقيا والهند. وإن أهمية المحيطات بالنسبة للتجارة العالمية أو الإقليمية ومواردها البحرية كمساهم في الازدهار الاقتصادي لشعوبنا جلية وواضحة.

وفي هذا الصدد قرر الجانبان ما يلي:

التركيز الخاص على استكشاف التعاون الوثيق من خلال التدريب وبناء القدرات والمشاريع المشتركة في تطوير مصائد الأسماك المستدامة، والربط البحري، وإدارة الموارد البحرية، واستكشاف الموارد غير البحرية وتشجيع السياحة البيئية، وتطوير الطاقة المتجددة، والحد من مخاطر الكوارث من خلال أدوات الإنذار المبكر الحديثة، ومكافحة التلوث، والدراسات الساحلية والمحيطية الأخرى؛ ومواصلة التعاون في عمليات الموانئ والنقل البحري، ومعالجة عمليات الصيد غير القانونية وغير المنظمة، وإجراء المسوحات الهيدروغرافية.

التعاون في البنية التحتية:

تكثيف التعاون القائم في مجال التدريب وبناء القدرات، والخدمات الاستشارية. وتنفيذ المشاريع من خلال القروض الميسرة في مجالات البنى التحتية، ومن بينها إدارة إمدادات المياه، والربط البحري وبناء الطرق والسكك الحديدية والرفع من مستواها.

التعاون في مجالات التعليم وتنمية المهارات:

منذ انعقاد القمة الثانية لمنتدى الهند - أفريقيا (2011) تم الاستفادة من أكثر من 24,000 منحة دراسية عبر 300 دورة تدريبية في 60 مؤسسة تدريبية من قبل المواطنين الأفارقة في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والطاقة المتجددة والزراعة، والهندسة البحرية وهندسة الطيران، والهيدروغرافيا البحرية، وتنظيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة،

والسل والملاريا وفيروس إيبولا وشلل الأطفال؛ ويقر الجانبان بضرورة تحسين الأمن الغذائي والتغذوي لشعوبهما والاعتراف بحق الغذاء الكافي للجميع، وتوافر وسهولة الحصول على المواد الغذائية بالكمية والنوعية الكافيتين لتلبية الاحتياجات الغذائية للأفراد.

وفي هذا الصدد اتفق كلا الجانبين على ما يلي:

التعاون في توفير إمكانية حصول الجميع على الرعاية الصحية الأولية والعامة، وبناء القدرة على الصمود لمكافحة ومنع الأوبئة الفتاكة ومكافحة الأمراض من خلال تنفيذ برنامج تعليمي في هذا المجال، وتقديم توصيات للسياسات المناسبة، وتوفير الخدمات وإجراء البحوث؛ ودعم حملة أفريقيا للإسراع بخفض وفيات الأمهات في أفريقيا (CARMMA) وتسهيل تنفيذها من خلال التعاون في مجال التدريب والتعليم للمحترفين في مجال الصحة؛ والتأكد من الحصول على الأدوية والعلاج بالجودة المناسبة وبأسعار معقولة، وخاصة الأدوية الجينية، وفي هذا الصدد يعترف الجانبان بأهمية الاستفادة الكاملة من المرونة التي يوفرها الاتفاق على الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) تحت منظمة التجارة العالمية، تدريب الأطباء والعاملين في مجال الرعاية الصحية، بما في ذلك من خلال نشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لدعم التطبيب عن بعد والتطبيقات الصحية الإلكترونية.

تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجالات الصيدلة والشراء في أفريقيا والهند في إطار خطة صناعة الأدوية لأفريقيا ومكافحة الأدوية المزيفة؛ ومواصلة الحوار بينهما حول حقوق الملكية الفكرية والإجراءات التنظيمية والحصول على الأدوية والبحوث والتطوير في مجال الطب التقليدي؛ وتبادل التجارب والخبرات المتخصصة وأفضل الممارسات في

الاقتصاد الرقمي المتكامل حيث يكون لدى جميع الجهات الفاعلة قدرة الوصول إلى شبكات وخدمات موثوق بها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأسعار معقولة؛ والتشجيع على المزيد من التفاعل والتبادل والشراكة بين مؤسسات التعليم بعد الثانوي في أفريقيا والهند؛ وتجديد وتوسيع وتحديث البنية التحتية لمشروع الشبكة الإلكترونية الأفريقية القائم، وذلك لإتاحة الفرصة للاستخدام المبتكر لمشروع الشبكة الإلكترونية، بهدف تغطية المنطقة الأحدث ذات الاهتمام المشترك؛ وتكثيف التعاون من خلال تبادل الخبرات والدورات التدريبية الخاصة بين الجنسين وتدابير بناء القدرات، بما في ذلك تنمية المهارات؛ توفير وتسهيل وصول والتحاق الطلاب والأكاديميين الأفارقة بالمؤسسات الرائدة للتعليم العالي في الهند في محاولة لتعزيز قدرات الموارد البشرية في أفريقيا في مجالات مثل الهندسة والتكنولوجيا الطبية والزراعة، وكذلك المجالات الناشئة؛ وإسراع عملية إنشاء مؤسسات بناء القدرات ذات قابلية الاستمرار في إطار القمة الثالثة لمنتهى الهند - أفريقيا؛ (IAFS-III).

تكثيف التعاون في مجال بناء القدرات، والبحوث المشتركة وتطوير وتنفيذ المشاريع في مجال مصادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة المائية، جنبا إلى جنب مع بناء أنظمة نقل الطاقة ذات الكفاءة.

التعاون في مجالات الصحة:

تدرك أفريقيا والهند أن تعزيز الصحة أمر بالغ الأهمية في تطوير رأس المال البشري الذي يحرك النمو الاجتماعي والاقتصادي؛ وتؤكدان مجددا التزامهما بتعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مجال تطبيق التقدم المحرز في العلوم والتكنولوجيا والبحث والتطوير للتدريب في مجال فيروس نقص المناعة البشرية

تطوير نظم الرعاية الصحية وبرامج الصحة المجتمعية؛ وعمليات التبادل في إنتاج الغذاء لتلبية الحاجات الغذائية ومعايير الجودة بشكل دائم؛ التعاون في مجال الأمن والسلام:

تدرك أفريقيا والهند أهمية السلام والأمن والاستقرار كشرط مسبق للتنمية؛ وتقدر أفريقيا التزام الهند تجاه دعم مختلف بعثات الاتحاد الأفريقي، مثل البعثات الموجودة في مالي والصومال.

وفي هذا الصدد، تقرر أفريقيا والهند:

دعم مبادرة الاتحاد الإفريقي للسلام والأمن ضمن خطة السلام والأمن الأفريقية؛ ودعم البرامج الخاصة بمنع الصراعات وإدارتها وحلها؛ ومواصلة التعاون بشأن قضايا الأمن البحري من خلال التدريب وبناء القدرات وتبادل المعلومات والمراقبة وغيرها من التدابير من أجل أمن الخطوط البحرية للاتصالات، ومنع جرائم القرصنة العابرة للحدود، ومكافحة الإرهاب، والصيد غير الشرعي وغير المنظم، البحرية والاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر من خلال عمليات المسح والمراقبة، والمسوحات الهيدروغرافية؛ وتعزيز التعاون والتنسيق بين أفريقيا والهند لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك مكافحة التطرف العنيف، وفي هذا الصدد، بذل جهود منسقة للاعتماد المبكر لاتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي؛ وتبادل أفضل الممارسات والخبرات في مجال الأمن السيبراني، وخاصة في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية واستخدام الإنترنت لأغراض إرهابية؛ التعاون الإقليمي وغيره من أوجه التعاون:

تقدر الهند وأفريقيا التعاون المثمر القائم بين الاتحاد الأفريقي / المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية والهند؛ وتحيط الهند وأفريقيا علماً وتقديران الاجتماع الثالث بين الهند والمجموعات الاقتصادية الإقليمية

الثماني في أفريقيا، والذي عقد في نيودلهي في أغسطس عام 2014 . وقد عملت المجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل موامة المعايير والقواعد، وكذلك من أجل إنشاء أسواق مشتركة، وكان لهذا السعي الأثر البالغ على تطور تجارة واستثمار للهند مع الدول الأفريقية.

وفي هذا الصدد:

سوف تعزز الهند والاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية التعاون القائم في مجالات بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية والتصنيع الغذائي والزراعة والقروض الميسرة للمشاريع الإقليمية، وغيرها من المجالات. وشدد البيان الختامي المتضمن لإعلان دلهي على ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاق طموح وشامل لتغير المناخ، وذلك من خلال مفاوضات تغيير المناخ (سي أو بي 21) المقبلة في باريس.

وشدد البيان الختامي ، على أهمية التعاون لتوفير فرص التعليم الجيد من خلال توفير المنح الدراسية للطلاب وإتاحة فرص التعليم عن بعد باستخدام تقنيات الاتصال الحديثة ، وتنمية المهارات لتمكين العمال وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال البرامج المكثفة للتدريب وبناء القدرات وإنشاء مراكز التدريب

رابعا: المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية أديس أبابا، إثيوبيا 13- 16 يوليو 2015:

انطلقت أعمال "المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية" في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، وشارك في المؤتمر، الذي ينظم في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، 5 آلاف شخص من مختلف دول العالم، بينهم 19 رئيس دولة وحكومة، وشخصيات اعتبارية كبيرة، أبرزهم الأمين العام للأمم

المتحدة بان كي مون، ونائب مدير البنك الدولي مين جو، ونائب مدير الصندوق الدولي مين زو، ووزير الخزانة الأمريكية جاكوب ليو، ومدير بنك التنمية الإسلامي افاي إيلياي، ونائب رئيس الوزراء التركي، على باباجان.

إن المؤتمر يهدف إلى التقدم المحرز في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، وتنشيط وتعزيز عملية متابعة تمويل التنمية، وتحديد العقبات التي تعترض تحقيق الغايات والأهداف المتفق عليها في ذلك الإطار.

كما تطرق إلى القضايا الجديدة والمستجدة، بما في ذلك الجهود المتعددة المبدولة لتعزيز التعاون الإنمائي الدولي، مع مراعاة التطورات الجارية في ميدان التعاون الإنمائي، وعلاقات الترابط القائمة بين جميع مصادر تمويل التنمية، ودعم خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015.

يهدف المؤتمر لبناء شراكة عالمية قوية ومتجددة لتمويل التنمية المستدامة التي محورها الإنسان. ويهيئ مؤتمر أديس أبابا فرصة فريدة لتأمين ما نحتاج إليه من موارد من أجل تحقيق الرفاه لجميع البشر في الوقت الذي نصون فيه صحة الكوكب الذي نعيش عليه.

إن هناك توافقا عاما في المؤتمر على أن أهداف التنمية المستدامة ستحتاج إلى خطة طموحة للتمويل لترجمة هذه الأهداف إلى برامج قابلة للتنفيذ، وأن تكلفة تحقيق هذه الالتزامات تتجاوز بكثير مستويات المساعدات التنموية الرسمية الحالية مثلما تتجاوز آليات التمويل القائمة.

كما وفر جدول أعمال أديس أبابا إطارا عالميا جديدا لتمويل التنمية المستدامة. ووفر حوافز للاستثمار في المجالات ذات الاحتياجات العالمية، كما أيد تدفقات

التمويل والسياسات والأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. بالإضافة إلى الاتفاقيات في الوثيقة الختامية، تم إطلاق العديد من المبادرات، بما في ذلك مبادرة أديس للضرائب. كما ارتفعت التزامات بنوك التنمية، وتم وضع شراكة جديدة لتمويل صحة المرأة والطفل.

اتفاق جدول أعمال مؤتمر أديس يعد خطوة كبيرة إلى الأمام في بناء عالم يسوده الرخاء والكرامة للجميع، كما ينشط الشراكة العالمية من أجل التنمية، ويضع أساسا قويا لتنفيذ جدول أعمال التنمية في مرحلة ما بعد 2015، كما يمهّد الطريق أمام جميع أصحاب المصلحة للقيام بالاستثمارات الذكية في الناس والكوكب.

الإنجازات الرئيسية في أديس أبابا بما في ذلك، اقترح إنشاء منتدى جديد لسد الفجوة في البنية الأساسية، والالتزام بالمزيد من الاستثمار لتعزيز التصنيع الشامل والمستدام، وتعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية لمكافحة التهرب الضريبي والفساد والتدفقات المالية غير المشروعة.

كما تطرق إلى القضايا الجديدة والمستجدة، بما في ذلك الجهود المتعددة المبدولة لتعزيز التعاون الإنمائي الدولي، مع مراعاة التطورات الجارية في ميدان التعاون الإنمائي وعلاقات الترابط القائمة بين جميع مصادر تمويل التنمية ودعم خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015.

تمخض المؤتمر عن نتيجة تم الاتفاق عليها بعد مفاوضات بين الحكومات خرجت باسم "برنامج عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث للتمويل من أجل التنمية"، لدعم تنفيذ أجندة التنمية العالمية لما بعد 2015، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة التي تهدف إلى تحسين سبل العيش وتحقيق نمو يشمل

الجميع ومعالجة التغير المناخي. ومن المتوقع أن يتم إقرار البرنامج في قمة التنمية المستدامة المقبلة التي ستعقد في نيويورك في شهر أبريل القادم. وفي هذا القسم نقوم باستعراض بعض النقاط الواردة في وثيقة أديس أبابا:

أولاً: الالتزام السياسي القوي بمعالجة تحدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات للتنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي. وتأكيد توافق آراء مونترالي لعام 2002 وإعلان الدوحة لعام 2008 والاستناد عليهما. فالهدف هو القضاء على الفقر والجوع، و تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة عن طريق النهوض بالنمو الاقتصادي الشامل وحماية البيئة وتشجيع الإدماج الاجتماعي. والالتزام باحترام جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة. وتشجيع إقامة مجتمعات مسالمة جامعة، والمضي قدماً بكل عزم صوب إنشاء نظام اقتصادي عالمي عادل لا يتخلف فيه عن الركب أي بلد أو شخص، مع إتاحة فرص العمل اللائق وسبل كسب العيش المنتجة للجميع، والحفاظ على كوكبنا في الوقت نفسه لما فيه صالح أطفالنا والأجيال المقبلة.

وتؤكد الوثيقة الختامية أيضاً على أهمية موائمة الاستثمار الخاص والتنمية المستدامة، جنبا إلى جنب مع السياسات العامة والأطر التنظيمية لوضع مجموعة من الحوافز المناسبة، وخلق آلية جديدة من شأنها أن تسهل تمويل تكنولوجيات جديدة للبلدان النامية. كما ينص الاتفاق الذي توصل إليه المجتمعون في أديس أبابا على أن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة به، مع عدم المبالغة في دور

السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ركز المؤتمر على تقييم التقدم المحرز في تنفيذ إجماع مونترالي عام 2002 وإعلان الدوحة بشأن التمويل من أجل التنمية عام 2008، وعلى التعرف على المعوقات التي تواجه تحقيق الأهداف والأغراض المتفق عليها، وكذلك الأفعال والمبادرات للتغلب على تلك المعوقات بما في ذلك: تناول القضايا الجديدة والناشئة؛ وخريطة التعاون التنموي الحالية دائمة التطور؛ والعلاقة التبادلية بين كل مصادر التمويل التنموي؛ إضافة إلى إعادة تحفيز وتقوية عملية المتابعة للتمويل من أجل التنمية.

ثانياً: مجالات العمل:

أ- الموارد العامة الوطنية:

أكدت الوثيقة على الالتزام بتعزيز تعبئة الموارد الوطنية واستخدامها بصورة، وفعالة تعزيز الإدماج الاجتماعي في السياسات الداخلية، وتشجيع اعتماد وإنفاذ قوانين غير تمييزية وإرساء بني تحتية وسياسات اجتماعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتمكين المرأة من المشاركة بصورة تامة ومتكافئة في الميدان الاقتصادي وعمليات صنع القرار والاضطلاع بأدوار قيادية.

تعزيز إدارة الإيرادات من خلال اعتماد نظم ضريبية حديثة تصاعدية وتحسين السياسات الضريبية والارتقاء بالكفاءة في جباية الضرائب ومضاعفة الجهود لتقليل التدفقات المالية غير المشروعة بوسائل منها ومكافحة التهريب الضريبي والفساد، وتعزيز التعاون الدولي والمؤسسات الوطنية من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تشجيع الاستثمار في الأنشطة ذات القيمة المضافة وفي معالجة الموارد الطبيعية وتنويع الإنتاج والتصدي

للحوافز الضريبية المفرطة المتصلة بهذه الاستثمارات ولا سيما في مجال الصناعات الاستخراجية.

وحت البلدان على التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والانضمام إليها، وجعل الاتفاقية أداة فعالة لردع الفساد والرشوة وكشفها ومنعها ومكافحتها، وملاحقة المتورطين في أنشطة الفساد واسترداد الأصول المسروقة وإعادتها إلى بلدانها الأصلية، وتعزيز التعاون الدولي والمؤسسات الوطنية من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والالتزام بتكثيف التعاون الضريبي الدولي وعالميتها من حيث نطاقها ونهجها، وأهمية التعاون والحوار الجامعين فيما بين السلطات الضريبية الوطنية بشأن المسائل الضريبية الدولية.

تعزيز آليات المراقبة الوطنية من قبيل المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات إلى جانب المؤسسات الرقابية المستقلة الأخرى حسب الاقتضاء.

التخلص من إعانات الوقود الأحفوري التي تشجع الإسراف في الاستهلاك، وزيادة الضرائب على التبغ تعتبر وسيلة فعالة ومهمة للتقليل من استهلاك التبغ وتكاليف الرعاية الصحية، كما تمثل رافدا يدر الإيرادات من أجل تمويل التنمية في العديد من البلدان.

تعزيز التوسع العمراني الجامع المستدام، والعمل على تمكين الروابط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية عن طريق النهوض بالتخطيط الإنمائي على الصعيدين الوطني والإقليمي في سياق الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، والعمل على تعزيز إدارة الديون وإنشاء أسواق السندات البلدية من أجل مساعدة السلطات دون الوطنية في تمويل الاستثمارات اللازمة وتشجيع

مشاركة المجتمعات المحلية في صنع القرارات التي تؤثر في المجتمعات المحلية .

ب- المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية:

الأعمال التجارية والاستثمارات والابتكارات الخاصة محركات رئيسية والإنتاجية والنمو الاقتصادي الشامل للجميع وفرص العمل والإقرار بمشاريع القطاع الخاص الذي يشمل المشاريع المتناهية الصغر مرورا بالتعاونيات، وانتهاء بالشركات متعددة الجنسيات وضع سياسات وتعزيز الأطر التنظيمية . وضع سياسات تعزيز الأطر التنظيمية للموائمة على نحو أفضل بين حوافز القطاع الخاص والأهداف العامة بما يشمل القطاع الخاص على اعتماد ممارسات مستدامة وتعزيز الاستثمارات الجيدة الطويلة الأجل .

وتعزيز وتهيئة الظروف المحلية والدولية المواتية للاستثمارات القطاع الخاص الشاملة والمستدامة مع وضع قواعد ومعايير شفافة ومستقرة وتأمين مناقشة حرة ونزيهة بما يقضي إلى تحقيق أهداف السياسات الإنمائية والوطنية .

قطاع أعمال يتسم بالدينامية وحسن الأداء مع حماية حقوق العمال والمعايير البيئية والصحية وفقا للمعايير الاتفاقات الدولية ذات الصلة .

أهمية وجود أطر تنظيمية محكمة وقائمة على تقييم المخاطر لجميع أشكال الوساطة المالية من التمويل البالغ الصفر إلى المعاملات المصرفية الدولية .

الإقرار والمساهمة الإيجابية للمهاجرين في تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة في البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد.

الالتزام بتمتع المرأة والفتاة على قدم المساواة مع الرجل بالحقوق والفرص في صنع القرارات السياسية

والاقتصادية وتخصيص الموارد وإزالة أي حواجز تمنع مشاركة المرأة الكاملة في الاقتصاد.

إن للاستثمارين العام والخاص دوراً رئيسياً يؤديان في تمويل الهياكل الأساسية، وذلك بسبل منها المصارف الإنمائية ومؤسسات تمويل التنمية .

تشجيع الاستثمارين الخاص والعام في الهياكل الأساسية للطاقة وتكنولوجيات الطاقة النظيفة، بما في ذلك تكنولوجيا حزم الكربون وتخزينه ، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي على توفير الدعم الكافي، وتيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيات الطاقة النظيفة، وتوسيع نطاق الهياكل الأساسية وتحسين التكنولوجيا لتقديم خدمات طاقة حديثة ومستدامة لجميع البلدان النامية.

ج- التعاون الإنمائي:

تم التأكيد على حشد المزيد من الدعم المحلي للوفاء بالتزامات المساعدات الإنمائية الرسمية وتحفيز تعبئة موارد إضافية من مصادر أخرى عامة، وخاصة التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصر مهم من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية باعتباره عنصراً مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب لا بدل عنه، ولترحيب بزيادة مساهمات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة ، واستمرار الجهود الرامية إلى تحسين نوعية وأثر وفعالية التعاون الإنمائي والجهود الدولية الأخرى المبذولة في مجال المالية العامة، وترحيب متداوليها للعمل المناخي .

تأكيد أهمية الوفاء التام للالتزامات القائمة بموجب الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك بشأن تغير المناخ وما يصل بذلك من تحديات عالمية يمكن للتمويل الإنمائي أن يسهم في الحد من مواطن الضعف الاجتماعية والبيئية الاقتصادية وأن يمكن البلدان من

منع أو مكافحة حالات الأزمات المزممة المتعلقة بالنزاعات أو الكوارث الطبيعية .

تشجيع وتعزيز الشركات الحقيقية والفعالة بين أصحاب مصلحة متعددين يمكنه أن يؤدي دوراً مهماً في النهوض بالتنمية المستدامة من أجل دعم الأولويات والإستراتيجيات التي تضعها البلدان استناداً إلى الدروس المستفادة والخبرات المتاحة، وتوفير تعليم جيد لجميع الفتيات والفتيان والوصول إلى الأطفال الذين يعيشون في فقر مدقع والمعوقين والمهاجرين اللاجئين والأطفال في حالات النزاع ومابعد النزاع، وتوفير بيئات تعليمية آمنة وخالية من العنف وشاملة وفعالة للجميع.

د- التجارة الدولية بوصفها محركاً للنمو:

تمثل التجارة محركاً للنمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر وتساعد في تشجيع العمالة المنتجة والعمل اللائق وتمكين المرأة والأمن الغذائي والحد من التفاوت والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

ثالثاً : البيانات والرصد والمتابعة:

دعوة منظومة الأمم المتحدة إلى القيام بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية بوضع مقاييس شفافة لقياس التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة لا تقف عند نصيب الفرد من الدخل القومي ، وينبغي لهذه المقاييس أن تأخذ في الحسبان الفقر بجميع أشكاله وأبعاده والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للنتائج المحلي والثغرات الهيكلية على جميع المستويات.

وتلتزم بالانخراط الكامل على المستوى الوطني والإقليمي والدولي في العمل لكفالة المتابعة الملائمة والفعالة للنواتج المتوخاة من تمويل التنمية، وجميع وسائل تنفيذ خطة التنمية لما بعد 2015م .

المؤتمر الدولي للتمويل :

التعاون فيما بينها، وبناء الثقة بين دول الجنوب، ودول إفريقيا فيما بينها.

ت- العمل على تحقيق الاستقرار السياسي والحكم الرشيد والشفافية في الدول الإفريقية.

خامساً: زيارة أوباما لإفريقيا:

لم تشهد سياسة الولايات المتحدة تغييراً نوعياً تجاه إفريقيا خلال عهد الرئيس باراك أوباما ولم يكن متوقفاً وفقاً لأسس نظام الحكومة الأمريكية أن يساهم الرئيس أوباما إسهاماً مختلفاً في اتجاه إفريقيا فقط لأنه ينحدر من أصول إفريقية لأن أمريكا أرض هجرة وجميع رؤسائها ينحدرون من جهات بعينها في أوروبا تحديداً ولم يغير ذلك من شبكة علاقات الولايات المتحدة مع تلك الجهات إلا ربما من حيث الأسلوب فقط لا غير.

وقد ظل الرئيس أوباما حذراً في التعامل حتى مع مواطنيه الأفارقة الأمريكيين مخافة أن يتهم بالتحيز العرقي لدرجة خيبت آمال الكثيرين منهم. وقد حدثت تجاوزات من الشرطة تجاههم أكثر مما حدث أثناء ولاية من سبقوه من الرؤساء منذ إقرار الحقوق المدنية عام 1965.

وقد سبق للرئيس أوباما زيارة جمهورية غانا عام 2009 كما زار جنوب إفريقيا وشارك في تشييع الرئيس نيلسون مانديلا. أما زيارته الأخيرة لشرق إفريقيا في أواخر يوليو المنصرم لهذا العام 2015 فقد شملت موطن أبيه كينيا والتي تعد حليفاً للولايات المتحدة في حربها ضد منظمة الشباب الصومالية القريبة من منظمة القاعدة. ثم زيارة إثيوبيا والتي تعرض بسببها لانتقادات بسبب ما تصفه منظمات حقوق الإنسان بالطبيعة القمعية للحكومة الأثيوبية التي فاز حزبها بجميع مقاعد البرلمان. اشتملت الزيارة على مخاطبة الإتحاد الإفريقي عبر مقره في أديس أبابا وحث الأفارقة على محاربة الفساد وضرورة التمسك بمبدأ

1- وفر جدول أعمال أديس أبابا إطاراً عالمياً جديداً لتمويل التنمية المستدامة .

2- وفر حوافز للاستثمار في المجالات ذات الاحتياجات العالمية .

3- أيد تدفقات التمويل والسياسات والأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

الاتفاقيات في الوثيقة الختامية .

ما يلاحظ في هذه القمم أن القمة الهندية شهدت أكبر حضور من الدول الإفريقية، ثم القمة الأمريكية.

نجد أن القمم التي عقدت خلال العام 2015 هناك موضوعات رئيسية ظهرت في أغلبها وهي:

1- مكافحة الجريمة العابرة للحدود والإرهاب والتطرف وتهريب المخدرات وحماية الحياة البرية ومحاربة الاتجار بالبشر.

2- دعم الاستقرار في الدول وحفظ السلام.

3- المساواة بين الجنسين في الفرص الاقتصادية وتمكين المرأة.

4- الاستثمار في البنية التحتية الأساسية.

5- الشراكة بين دول الجنوب.

6- إشكالية التغير المناخي.

7- إصلاح مجلس الأمن وتغييرات تشمل تمثيل أفضل للحقائق الجيوبولوتيكية.

كيف ينتهي لإفريقيا الاستفادة من القمم :

لكي تحقق إفريقيا الفائدة القصوى من هذه القمم لا بد من الآتي :

أ- العمل على تفعيل ما خلصت إليه هذه القمم من توصيات ووثائق وإعلانات وتنزيلها إلى أرض الواقع.

ب- قبل أن توثق إفريقيا علاقاتها وتعاونها مع الدول الأخرى يجب أن تسعى إفريقيا لزيادة

في القضايا السياسية والتعاون ضمن الهيئات الدولية، والتعاون بين الكتل الاقتصادية الإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني، وتشجيع التجارة والاستثمار والتعاون في مجالات الزراعة والصناعات الزراعية والتنمية الريفية، وإدارة الموارد المائية، وتنمية المشاريع الزراعية الصغيرة ومتوسط الحجم، والتعاون في مجال الصحة، والتعاون في مجال الأمن وإحلال السلام، وبحث قضية الهجرة، والتعاون، حول البنية التحتية والطاقة والتعدين والنقل والسياحة والثقافة والتعليم، والتعاون في مجال وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنظيم المنتدى التركي الإفريقي للإعلام، والتعاون في مجال البيئة، والتعاون في مجال الرياضة والشباب .

والجدير بالذكر أنه بدأ ظهور الوجود التركي في إفريقيا منذ العام 1998م، حيث أصدرت تركيا وثيقة تحت اسم "السياسة الإفريقية" ، والتي تهدف إلى تدعيم وتعزيز الروابط الاقتصادية والثقافية بين تركيا ودول إفريقيا، حيث تبنت سياسة انفتاح تركيا على إفريقيا على مبدأ الشراكة والمصلحة المتبادلة وعلى تحقيق تقدم سريع في الكثير من المجالات، ومنها حجم التجارة وآليات الحوار السياسي والأنشطة التربوية والاستثمارات الاقتصادية.

وقد سبقت هذه القمة قمة إفريقية تركية في مدينة اسطنبول عام 2008م تحت شعار التضامن والشراكة لمستقبل مشترك، حيث شارك فيها ممثلون من 50 دولة إفريقية وفي نفس عام 2008م منحت قمة الاتحاد الإفريقي المنعقدة في أديس أبابا، وصف شريك استراتيجي لتركيا، وقبلها في عام 2005م انضمت تركيا إلى الاتحاد الإفريقي بصفة عضو مراقب. لذلك نجد أن تركيا تحرص على المشاركة، وعلى أعلى المستويات، في اجتماعات القمم الإفريقية

التداول السلمي على السلطة. وفي كينيا حث الكينيين على القبول بالمثلين والاعتراف بحقوقهم فتصدى له الرئيس كينيا بالقول "إن ذلك من أوجه الخلاف القليلة بين كينيا والولايات المتحدة".

ويجب ملاحظة أن الزيارة جاءت في نهايات عهدة الرئيس أوباما الثانية والتي يطلق فيها على الرئيس بأنه قد أصبح "بطة عرجاء" أي قليلة القدرة على العطاء خاصة وان تعهده للقمة الأمريكية الإفريقية في واشنطن العام الماضي بتزويد أكثر من ستين مليوناً من سكان إفريقيا بالكهرباء لم يتحقق بسبب انعدام التمويل وذلك يشي بقلّة التوقعات الاقتصادية لهذه الزيارة الرمزية. وقد علفت عليها قناة (فوكس) المحافظة والمعارضة لاتجاهات الرئيس أوباما منتقدة الزيارة بأنه ما كان لأوباما أثناء حملته لإعادة الانتخاب أن يزور إفريقيا لأن ذلك كان سيكون خصماً على أمريكياته، لذا جاءت الزيارة الآن بلا كلفة سياسية.

والخلاصة أنه لا تأثيرات سياسية أو اقتصادية أو أمنية فوق المعلن الذي ترعاه مؤسسات الحكم المختصة في الولايات المتحدة وتندرج آثار الزيارة ربما في العاطفة وفي ميادين العلاقات العامة.

سادساً: القمة الإفريقية التركية الثانية 19- 21 نوفمبر 2014م مالابو غينيا الاستوائية

انعقدت القمة الإفريقية التركية الثانية في 19- 20 نوفمبر 2014م بمدينة مالابو، تحت شعار: نموذج جديد للشراكة من أجل تنمية مستدامة لإفريقيا وتعزيز تكاملها.

ولبحث سبل تعزيز الشراكة الإستراتيجية بين تركيا والبلدان الإفريقية على الصعيد السياسي والاقتصادي والصحة وقضايا الأمن، وإقرار خطة عمل بين عامي 2015- 2019م والتي تتضمن بحث مسائل التشاور

ولتحقيق هذه الأهداف اختارت تركيا المدخل الاقتصادي والتجاري إلى إفريقيا من خلال بناء ما يسمى بالجسر الدولي للتجارة بين تركيا وإفريقيا، وتعتبر تركيا أن ذلك يقارب الشعوب بعضها ببعض، ويقارب رجال الأعمال والمستثمرين من كلا الطرفين. حيث قدر حجم التبادل التجاري بين إفريقيا وتركيا بـ 20 مليار دولار بعد ما كان بحدود 9 مليار عام 2005م، كما وصل حجم الاستثمارات التركية في إفريقيا إلى 6 مليارات دولار مع نهاية عام 2013م.

وعلى صعيد التنمية في إفريقيا والبعد الإنساني للسياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا فإن مؤسسات مثل تيكا والإغاثة الإنسانية وجان سيو وياردملي تقوم بجهود ضخمة، وقد خصصت تركيا 5 ملايين دولار لمكافحة مرض الإيبولا في إفريقيا، بالإضافة إلى بنائها للمستشفيات والمراكز الصحية خاصة في الصومال، كما تصل الخطوط الجوية التركية إلى حوالي 40 مدينة في القارة الإفريقية، بالإضافة إلى وجود 39 سفارة تركية موزعة في دول القارة ورجال الأعمال الأتراك.

وقد شهدت القمة الإفريقية التركية الثانية في مالابو حضور عدد من الرؤساء، وهم رئيس كل من دولة "غينيا الاستوائية، تشاد، موريتانيا، زيمبابوي، بنين، جمهورية الكونغو والنيجر، بالإضافة إلى عدد 2 نائب رئيس بروندي وجنوب إفريقيا وثلاثة رؤساء وزراء، هم: الجزائر، القابون وسوزيلاند، وأحدى عشرة وزيرة وهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكينيا والسنغال والسودان ونيجيريا وأنجولا وإثيوبيا وغانا وليبيا والصومال والمغرب بالإضافة إلى رئيسة الاتحاد الإفريقي .

والتصريح الختامي لقمة مالابو دعا إلى تكثيف تبادل الاستثمارات وتشجيع إقامة العلاقات التجارية المباشرة

التي يعقدها الاتحاد الإفريقي سنويا في شهري يناير/يونيو لبحث القضايا التي تهم شعوب قارة إفريقيا. وفي إطار سياستها الخارجية متعددة الأبعاد عملت تركيا على الانفتاح على القارة الإفريقية لتحقيق نقلة نوعية في علاقاتها مع إفريقيا، حيث تم وضع إستراتيجية لتطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية في عام 2003م. كما أطلقت على عام 2005م عام إفريقيا، وتوجت بالزيارات المتبادلة رفيعة المستوى، بتوقيع اتفاقيات اقتصادية وتجارية جديدة نقلت العلاقات مع دول إفريقيا بسرعة كبيرة إلى أطوار جديدة.

أهداف قمة مالابو

- 1- إقامة نموذج جديد من الشراكة من أجل تعزيز التنمية المستدامة والتكامل في إفريقيا.
- 2- فرصة لإعادة تكثيف إطار الشراكة بين إفريقيا وتركيا اللتان تعرفان في مسار تعاون مستقر ومستديم.
- 3- تهدف سياسة الشراكة الإفريقية التركية المساهمة في تحقيق السلام والاستقرار في القارة الإفريقية، والمساعدة على تنمية البلدان الإفريقية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وذلك بتقديم مساعدات بلا مقابل في العديد من المجالات.
- 4- بالإضافة إلى المساهمة في تطوير الموارد الإفريقية حيث توفر المنفعة للأفارقة وتطوير العلاقات بين الجانبين على أساس الشراكة والمصلحة المتبادلتين.
- 5- تحقيق مكاسب اقتصادية وتعزيز التبادل التجاري بين تركيا والدول الإفريقية بالإضافة إلى كسب المزيد من الدعم السياسي في المحافل والمؤسسات الدولية.

من خلال تبادل المعلومات والتجارب ونتائج البحث، بغية تعزيز القدرات في مجال السلم والأمن. شملت الترتيبات التي أعدتها تركيا وإفريقيا في تبادل التجارب في مجال الأمن البحري وإبرام اتفاقيات إطار للتعاون في مجال العلوم والصناعة العسكرية وتبادل الخبرات في مجال الدفاع المدني، فضلا عن وضع آلية مشتركة لمكافحة الإرهاب وتمويل الجريمة العابرة للأوطان .

أما فيما يخص تسوية النزاعات والوساطة فقد اهتم الطرفان بالدبلوماسية الوقائية والبحث عن الحلول السلمية للنزاعات، اتفق الطرفان على تبادل الآراء حول المسائل المرتبطة بالنزاعات وتسويتها.

وقرر الطرفان " دول إفريقيا وتركيا " دعم البرامج ذات الأولوية القارية في إفريقيا مثل الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء، ومخطط التنمية الصناعية المستعجلة لإفريقيا وتشجيع التجارة البينية في إفريقيا وإنشاء منطقة التبادل الحر وبرامج تطوير البنية التحتية والعقد الإفريقي للمرأة 2010 - 2012م. وتطرق مشروع الوثيقة إلى تعزيز آليات المتابعة واعتماد مخطط مشترك لتنفيذ الشراكة بين إفريقيا وتركيا في المرحلة 2014- 2018م والاتفاق على عقد قمة الشراكة الثالثة بين إفريقيا وتركيا في عام 2019م.

سابعاً: مؤتمر العلاقات الإفريقية التركية: رؤية مستقبلية

في إطار علاقات إفريقيا مع المجتمع الدولي تم عقد مؤتمر دولي حول العلاقات الإفريقية التركية: رؤية مستقبلية. وبناءً على مذكرة التفاهم التي وقعت بين جامعة إفريقيا العالمية وجامعة السلطان محمد الفاتح الوقفية في العام 2014، وزيارة السيد مدير جامعة إفريقيا العالمية لأستنبول التركية، تم الاتفاق بين

بين الطرفين عبر الالتزام من أجل تعبئة الموارد المالية المستدامة لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا وتركيا، والتعاون في مجال تربية المواشي في إطار تعزيز الأمن الغذائي، وترقية التعاون في مجال تطوير الخبرات في قطاعات الصناعات التحويلية للمساهمة في تحويل المواد الأولية محليا، وتكثيف وترقية استثمارات القطاع الخاص في البرامج الثقافية والإعلامية، وتعزيز التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي.

كما تطرقت الوثيقة إلى تعزيز التعاون في مجال الصحة من أجل ترقية المراكز الطبية ومراكز المراقبة والوقاية من أجل مكافحة الأمراض والأوبئة، وإثراء وتحسين وضع الشباب لدى الطرفين، من خلال تنفيذ برامج لتعزيز القدرات وتبادل المعارف، وتمكين المرأة وترقية مكانتها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وإقامة علاقات بين المؤسسات النشطة في مجال حقوق الإنسان، ومكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، طبقا للمواثيق والقوانين الدولية، ودعم الهجرة القانونية "أسفار، سياحة ومبادلات تجارية . إفريقيا وتركيا قد قررتا مواصلة الجهود من أجل تحقيق أهداف الألفية للتنمية لغاية 2015م ، حيث أعرب الطرفان بهذا الصدد عن قناعتها بأن أجنحة التنمية لما بعد سنة 2015م تتيح مناسبة فريدة لتجسيد تصورهما المشترك حول عالم سلمي وعادل خالص من الفقر ويحترم البيئة.

التزمت البلدان الإفريقية وتركيا بمكافحة الإرهاب وعدم دفع الفدية للإرهابيين، ومحاربة تهريب المخدرات والمتاجرة بالبشر، والأشكال الأخرى من الجريمة المنظمة العابرة للحدود، كالاتجار بالبشر وتبييض الأموال والتزوير والغش، ودعم البرامج القارية الإفريقية ذات الأولوية على غرار هندسة السلم والأمن، وذلك

الطرفين على إقامة مؤتمر دولي عن العلاقات الإفريقية التركية. وتم عقد مؤتمر العلاقات الإفريقية التركية الأول خلال الفترة من 27-28 أكتوبر 2015، بجامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، السودان. والذي نظمه، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، بالتعاون مع معهد تحالف الحضارات، جامعة السلطان محمد الفاتح الوقفية، كجزء من التعاون الأكاديمي، العلمي والبحثي بين الجانبين. عنى المؤتمر، بشكل رئيسي بتناول وتطوير النقاش حول ماضي، وحاضر، ومستقبل العلاقات الإفريقية-التركية، خاصة مع تنامي الوجود التركي في القارة الإفريقية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وتعدد مظاهر هذا الوجود سياسياً، اقتصادياً وثقافياً. إضافة إلى تطوير علاقة تركيا مع دول ومؤسسات القارة الاقتصادية والسياسية (الاتحاد الإفريقي، بنك التنمية الإفريقي والإيقاد)، مما استدعى معه ضرورة بلورة أفكار ورسم خطط إستراتيجية وتنسيق جهود الجانبين بما يمكنهما من توسيع مقترحات مشاريع تنموية وتحديثية عبر تطوير إدارة واستغلال الموارد البشرية والمادية الموجهة لخدمة هذه الأهداف وتحقيق الفوائد المرجوة للجانبين عبر العمل المؤسسي والعلمي. لذلك جاءت أهداف هذا المؤتمر في مجملها، متماشية جنباً إلى جنب مع الواقع المتطور لهذه العلاقات، حيث هدف المؤتمر إلى ضرورة توثيق التعاون بين إفريقيا وتركيا، في كافة مجالات التعاون المتاحة والمطروقة، التعرف على تاريخ تركيا في إفريقيا وإعادة قراءته لتشكيل إضاءات في حاضر ومستقبل العلاقات الثنائية بين الجانبين، تناول واقع العلاقات الإفريقية التركية من خلال أفكار وكتابات معنية بهذه العلاقة وتعبير عن رؤى ومقترحات الباحثين من الجانبين، اصطحاب الماضي والحاضر

للتنبؤ بمستقبل العلاقة وتقديم مقترحات تعين على نجاحات العلاقة المستقبلية في مجالات السياسة، والاقتصاد والثقافة والتعليم، بالإضافة إلى توثيق التعاون والصلة في مجالات البحث، والمعرفة والتبادل الأكاديمي بين جامعة إفريقيا العالمية، السودان وجامعة السلطان محمد الفاتح الوقفية، تركيا. في هذا المؤتمر، تم تقديم ومناقشة 40 ورقة من قبل مشاركين من السودان، وتركيا وعدد من الباحثين والمهتمين من الدول الإفريقية (نيجيريا، إثيوبيا، بوروندي، زنجبار، الجزائر ومصر). في هذه الأوراق تم تناول مستقبل هذه العلاقة بين الجانبين من خلال قراءة الجذور التاريخية لعلاقة تركيا بإفريقيا، وواقعها الحاضر والتنبؤ بمستقبلها في مجالاتها المتعددة في سبعة محاور كما يلي:

التاريخ : تناول المحور، الأبعاد التاريخية للعلاقة بين إفريقيا في مجالاتها السياسية، والإدارية والثقافية. حيث ركز المحور على إبراز دور العثمانيين الأتراك في حركة التحرر الإفريقي في شمال إفريقيا، كما في حالة تحرير المدن الساحلية الجزائرية من الاحتلال الأسباني خلال القرن السادس عشر، ودورهم في تأسيس نظم الحكم و التقسيم الإداري وإيجاد نظام الولاية في الإمارات العثمانية كما في حالة مصر. ركز المحور أيضاً على جذور العلاقات الثقافية والدينية بين إفريقيا وتركيا في شرق إفريقيا خاصة في زنجبار خلال القرن التاسع عشر في عهد السلطان عبد الحميد الثاني. أيضاً تطرق الباحثون للتعرف على بعض الشخصيات والقيادات الإفريقية المؤيدة والمساندة لتركيا سياسياً وعسكرياً خلال الحرب العالمية الأولى مثل السلطان على دينار سلطان سلطنة دارفور، وموسى الزنجي السوداني. هذا بجانب تطرق المحور لوصف والتعرف على مدينة

القسطنطينية (الاستانة)، عاصمة الخلافة العثمانية لاحقاً، كما وصفها الرحالة الإفريقي ابن بطوطة خلال القرن الرابع عشر الميلادي، وجاء وصف المدينة من خلال التعرف على جغرافية المدينة، والأماكن المقدسة، وبعض الشخصيات المهمة من العائلة المالكة. أيضا تطرق المحور إلى التنافس العثماني البرتغالي على السيادة في منطقة شرق إفريقيا والبحر الأحمر، والدور المحسوس الذي لعبته الدولة العثمانية في تشكيل الدولة الإثيوبية في القرن السادس عشر (البنية الإدارية والمالية والعسكرية لولاية الحبشة وتعيين موظفي الدولة).

الدعوة وانتشار الإسلام في إفريقيا: هدف المحور، إلى التعرف على الدور التركي في انتشار الإسلام وانتشار الطرق في إفريقيا. حيث ركز الباحثون على التعريف بالتصوف تاريخه وطرقه ومناهجه في كل من إفريقيا وتركيا. تضمنت الأوراق مواضيع أهمها طبيعة التصوف في كل من نيجيريا، غرب إفريقيا وتركيا، ودور الدولة العثمانية في نشر المذهب الحنفي المذهب الرسمي للدولة العثمانية في كل من مصر، والسودان والمغرب العربي، و أوجه التشابه والاختلاف بين إفريقيا وتركيا في حركة التصوف. هذا بجانب التعرف على سياسة عبد الحميد الثاني في الإتحاد الإسلامي والتصوف في إفريقيا الشمالية ودوره في استيقاظ فكرة إحياء الوحدة الإسلامية (حركة الجامعة الإسلامية) التي هدفت لتوحيد الجهود ضد هذه الدول الاستعمارية.

الثقافة واللغة: تناول هذا المحور، الروابط الثقافية والأثر المعماري والمادي التركي في إفريقيا، خاصة في السودان. تطرق المحور إلى مواضيع مثل أثر المؤلفات التركية العربية في إنتاجات ومساهمات علماء نيجيريا العلمية والثقافية. و الأثر المعماري

التركي- العثماني، في كل من السودان وهرر الإثيوبية. أوضحت الأوراق هذا الأثر في الطراز المعماري كما في المساجد، المباني الحكومية، القباب وأسوار بوابات المدن. أيضا أوضحت الأوراق، الأثر الثقافي التركي كما في تداول بعض المفردات التركية في العامية السودانية، وارتباط هذه المفردات باللهجة العامية السودانية خاصة في مجالات الإدارة، الاقتصاد، المهن، الصناعات والمجال العسكري، ودور الثقافة المكتوبة في تنمية العلاقات العثمانية السودانية (مثال المؤلفات، الشعر الشعبي الشعبي والأمثال).

السياسة: أهتم المحور بطبيعة العلاقات السياسية الإفريقية التركية والتي تنامت مؤخراً عقب إعلان سياسة تركيا الانفتاحية نحو القارة الإفريقية. ركز الباحثون على طبيعة و قضايا و محددات العلاقات السياسية بين الجانبين، وتوضيح الطبيعة الدبلوماسية، والمؤسسية بين تركيا ودول ومؤسسات القارة السياسية كالإتحاد الإفريقي وعضويتها فيه بصفة مراقب. هذا بجانب طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه تركيا في تحقيق السلام وتسوية النزاعات في القارة. أيضاً، ركز المحور على سياسة المحاور التي يمكن أن تتبعها تركيا في علاقاتها مع دول القارة الإفريقية. أخيراً، تناول المحور الدور الذي يمكن أن تلعبه تركيا في توطيد العلاقات بين دول غرب البحر الأحمر (إثيوبيا، إريتريا)، وتحسين الأوضاع السياسية والأمنية في الصومال.

الاقتصاد والمساعدات الإنسانية: ناقش المحور طبيعة العلاقات الاقتصادية بين إفريقيا وتركيا، والمساعدات الإنسانية التي تقدمها تركيا لبعض الدول الإفريقية. أهتم الباحثون في هذا المجال، بالعلاقات الاقتصادية بين الجانبين، بالتعرف على حجم التعاون

بشكل خاص أهتم المحور بالعلاقات الأكاديمية بين مؤسسات التعليم العام والعالي في السودان وتركيا. في هذا المجال، أهتم الباحثون بالتعريف بتاريخ العلاقات الأكاديمية بين البلدين ودور الأترك في تطوير التعليم في السودان منذ الحكم التركي، من خلال تشجيع المدارس القرآنية الموجودة، وتأسيس مدارس حكومية جديدة بالإضافة إلى المدارس الإسلامية، أيضاً تم التعرف على الاتفاقات العلمية الحالية بين السودان وتركيا من جانب، والاتفاقات العلمية بين جامعة إفريقيا ومؤسسات التعليم التركية من جانب آخر، وعدد البعثات العلمية السودانية التركية خلال الفترة من 2010-2015. أيضاً، عمل الباحثون إلى التطرق للمؤتمرات العلمية التي عقدت بين تركيا وإفريقيا خلال الفترة الأخيرة والتي هدفت إلى تطوير وتوسع التعليم في إفريقيا وتشجيع التبادل المعرفي بين الجانبين، و التعرف على المدارس والكليات العلمية التي أشاءتها تركيا في الدول الإفريقية. أخيراً، خلص المحور بتوصيات توضح أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات التعليمية في كل من السودان وتركيا في تطوير التعاون في المجال الأكاديمي، وضرورة وجود دور فعال لمؤسسات التعليم العالي الإسلامية مثل جامعة إفريقيا العالمية و جامعة أمدرمان الإسلامية وجامعة السلطان محمد الفاتح التركية في تطوير التعاون العلمي بين الجانبين.

العلاقات الإفريقية-التركية: رؤية استشرافية: شكل هذا المحور، مجموعة رؤى وأفكار حول مستقبل وتطوير العلاقات الإفريقية التركية في المجال، السياسي والدبلوماسي والاقتصادي خاصة مع دول غرب إفريقيا (نيجيريا والسنگال)، الرؤى الإستراتيجية لتعزيز الوجود التركي في إفريقيا، خاصة مع تزايد تنافس الدول الكبرى (مثال أمريكا، فرنسا والصين)

الاقتصادي بين الدول والمؤسسات الإفريقية مع تركيا، مع تحديد دوافع وأهداف ومجالات ومعوقات ومستقبل هذا التعاون. في هذا المجال اهتمت أوراق المحور بالتعرف على مجالات التعاون الاقتصادي (الاستثمارات، التبادل التجاري تمويل المشاريع)، بين الدول الإفريقية وتركيا خاصة من منطقة شرق إفريقيا، وجنوب إفريقيا ونيجيريا. كذلك عمل المحور على التعرف بالتوسع في الاستثمارات التركية في إثيوبيا، و حجم التبادل التجاري بين تركيا وإثيوبيا خلال السنوات الأخيرة. وطبيعة الاستثمارات التي غطت مجالات التكنولوجيا، صناعة النسيج، المياه والزراعة. وزيادة الشركات التركية بحوالي 350 شركة. من جانب آخر، تم توضيح كيفية الاستفادة من الطفرة النوعية الاقتصادية التركية ورأس المال التركي في تطوير صناعة النفط في إفريقيا، من خلال جذب الشركات النفطية التركية في للاستثمار في عمليات النفط الرئيسية والخدمات المصاحبة في مناطق مثل شمال وغرب إفريقيا. أخيراً، تناول المحور المعوقات التي تواجه الوجود التركي والتعاون الاقتصادي الإفريقي التركي، وفي مقدمتها المنافسة مع القوى الدولية الأخرى، معاناة منطقة شرق إفريقيا محور التركيز من إشكالات إدارية، وأمنية، بجانب تزايد الحديث عن التكامل الإفريقي الذي يدعو إلى تكريس العلاقات الإفريقية- الإفريقية. فيما يتعلق بدور تركيا في مجال المساعدات الإنسانية. تم التركيز على دور منظمات المدني التركية في مجال الصحة، التعليم، والتنمية، مثل هيئة الإغاثة التركية IHH، بالإضافة إلى المساعدات التركية في مواجهة التيارات التصديرية الغربية في الصومال.

التعليم: تناول المحور العلاقات الأكاديمية بين الدول والمؤسسات التعليمية في كل من إفريقيا وتركيا.

والترجمة والنشر المنح الدراسية ودورات التأهيل العلمي.

- إنشاء وحدة لتعليم اللغة التركية في جامعة إفريقيا العالمية.

ثامنا: مؤتمر الاتحاد الإفريقي - الدورة العادية الخامسة والعشرون - جوهانسبرج، جنوب إفريقيا
14- 15 يونيو 2015م

شهدت مدينة جوهانسبرج، جنوب إفريقيا، انطلاقة أعمال الدورة الخامسة والعشرين للقمة الإفريقية تحت شعار 2015م عام تمكين المرأة والتنمية نحو تحقيق أجندة 2063 وذلك في 14 و 15 يونيو 2015م، وهي القمة العادية للاتحاد الإفريقي حيث سبقتها قمة أولى في يناير 2015م عقدت في أديس أبابا، إثيوبيا اتخذت نفس الشعار باعتبار عام 2015م عام تمكين المرأة لتواكبه مع الاحتفال بالذكرى الخامسة لعشيرة المرأة الإفريقية 2010 - 2015م. وبما أن هذا العام خصص للمرأة فقد شهد حضوراً مميزاً للمرأة كرئيسة للدولة، ومنهن رئيسة ليبيريا ألين جونسون سيرليف، ورئيسة موريشس أمينة غريب فقيم، بالإضافة إلى ذلك شاركت ثلاث وزيرات وهن وزيرات خارجية موريتانيا وكينيا وجنوب إفريقيا .

وتميزت الدورة الخامسة والعشرون بالتطرق للأحداث التي تمر بها القارة الإفريقية، ومنها:

تمكين المرأة، والوضع السياسي في بوروندي، ومسألة الهجرة، ومكافحة الإرهاب، والوضع في جنوب السودان ومالي، و تغير المناخ، والسلم والأمن الإفريقي، وإصلاح مجلس الأمن، وانتخابات أجهزة الاتحاد الإفريقي، وتقارير اللجان الفرعية، والمحكمة الجنائية الدولية، وقضية قوات الصحراء الغربية، وقضية القوات الجاهزة للتدخل.

حول الموارد والنفوذ في القارة. في المجال الثقافي واللغوي خلص المحور إلى ضرورة تطوير الصورة الذهنية الإيجابية المدركة للأفارقة تجاه تركيا، وضرورة الاستفادة من العامل الثقافي، التاريخي والحضاري والروابط الدينية بين تركيا والدول الإفريقية، بالإضافة إلى تطوير مستوى اللغة العربية لدى الطلاب الأتراك.

التوصيات

بعد عرض ومناقشة الأوراق التي احتوتها محاور المؤتمر ونتائجها وتوصياتها. خلص المؤتمر إلى جملة من التوصيات التي تماشت جنباً إلى مع أهداف ومقاصد المؤتمر الرامية إلى تطوير واقع واستشراف مستقبل العلاقات الإفريقية- التركية في مجالاتها المتعددة كما يلي:

- إقامة مؤتمر دولي سنوي لمناقشة مستقبل العلاقات الإفريقية التركية وتطوير البحث العلمي والعمل الميداني المشترك لرسم خارطة طريق مستقبل العلاقة الثنائية.
- الاهتمام بالأرشفة وتوثيق التراث العثماني في إفريقيا، بجانب الكشف وصيانة الآثار العثمانية في القارة.
- اعتماد بناء علاقات سياسية إيجابية قائمة على تطوير العلاقات المتبادلة مع القوى الإقليمية في إفريقيا.
- تعميق التعاون والشراكة الاقتصادية بين إفريقيا وتركيا، وتدعيم الإستثمار التركي كل في مجالات التنمية في القارة.
- الاهتمام بتطوير البعد الثقافي والإعلام والترابوي بين تركيا وإفريقيا.
- زيادة التعاون العلمي بين جامعتي إفريقيا العالمية وجامعة السلطان محمد الفاتح الوقفية من خلال تبادل الأستاذة، البحوث المشتركة

مع التركيز على المنظومة الإفريقية للحكم والانتخابات، وإحاطة المفوضية حول تنفيذ المقررات السابقة للمحكمة الجنائية الدولية، إطار الشراكة المتجددة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي بشأن أجندة التكامل والتنمية لإفريقيا. الإعلانات الصادرة من هذه القمة تتركز في الآتي:

إعلان عام 2015م عام تمكين المرأة والنهوض بها نحو أجندة إفريقيا 2063 ، والقضاء على شلل الأطفال في إفريقيا ، والتراث التاريخي الذي نتركه للأجيال القادمة، وإعلان بشأن إطلاق المفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة القارية، وإعلان الاعتماد على الذات، وإعلان عن المؤتمر حول الهجرة حيث عقدت قمة مشتركة بين إفريقيا والاتحاد الأوربي بهذا الخصوص في نوفمبر 2015م وقرار بشأن أرخبيل شاجوش. وفيما يخص الإرهاب:

أكد المؤتمر على عدة نقاط منها: ضرورة تعزيز العمل الإفريقي المشترك في مجال مكافحة الإرهاب من أجل القضاء على هذه الظاهرة الغربية على المجتمعات الإفريقية وثقافتها وديانتها، وضرورة أن تعمل الحكومات الإفريقية على تحسين قدراتها في الردع ووسائل الوقاية، وكشف مصادر تمويل الإرهاب وضمان مكافحة أنجع السبل ضد الأفكار المتطرفة من خلال وضع سياسات ملائمة لمحاربة التطرف وتجفيف مصادر تمويل الإرهاب، وعمل الدول الإفريقية على ترقية تعاون دولي أكثر فعالية من أجل مكافحة المتاجرة بالمخدرات، التي تعتبر أهم مصادر تمويل الإرهاب.

كما شهدت هذه القمة غياب كبير لرؤساء دول شمال إفريقيا منها، رئيس كل من دولة (مصر وموريتانيا والجزائر وتونس) وليبيا بالإضافة إلى المغرب التي انسحبت من الاتحاد الإفريقي بسبب الصحراء الغربية. وأيضاً شهدته غياب كل من رئيس جيبوتي ورئيس إريتريا ورئيس بوروندي، كما شهدت حضوراً مميزاً لرئيسات نساء لدولهن. كما صدرت من هذه القمة عدد من المقررات والإعلانات منها:

- 1- مقرر بشأن إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية.
- 2- مقرر القمة بشأن انتشار فيروس مرض الإيبولا.
- 3- مقرر بشأن برنامج إيدز ووتش أفريقيا.
- 4- مقرر بشأن المشاركة الإفريقية في المفاوضات العالمية حول المناخ.
- 5- مقرر بشأن وتاريخ ومكان عقد الدورة العادية السادسة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الإفريقي في يناير 2016م.
- 6- مقرر بشأن ترشيد قمم الاتحاد الإفريقي وأساليب عمله.

مقرر بشأن إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية ، وانتشار فيروس مرض الإيبولا ، وبرنامج الإيدز ووتش أفريقيا، والمشاركة الإفريقية في المفاوضات العالمية حول المناخ، وتاريخ ومكان عقد الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الإفريقي في يناير 2016م وترشيد قمم الاتحاد الإفريقي وأساليب عمله، وتقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته ووضع السلم والأمن في إفريقيا، وتقرير رئيسة المفوضية عن الإرهاب والتطرف في إفريقيا، وتقرير المفوضية عن الحكم في إفريقيا،

وصدر عن هذا المؤتمر بيان ختامي نذكر منه بعض النقاط الآتية:

البيان الختامي للقمة الإفريقية

اختتمت القمة الـ 25 للاتحاد الإفريقي في جوهانسبرج متعهدا بإكمال أجندة 2016م التي تعد مخططا للتنمية المستقبلية لإفريقيا، واحترام قرار عدم الالتزام بقرارات المحكمة الجنائية بتوقيف أي رئيس إفريقي .

وناقش رؤساء الدول والحكومات الإفريقية في محادثات القمة أجندة 2063م، وقضية تمكن المرأة، والأزمة السياسية في بوروندي، والمقترحات لمنطقة التجارة الحرة البرية، وآليات لإيجاد التمويل الجديدة لعمليات الاتحاد الإفريقي.

ناشد البيان أطراف النزاع في كل من ليبيا وجنوب السودان وبوروندي وقف الصراع فيما بينهما مؤكدة ضرورة اعتماد الحوار لحل الخلافات في السلطة واستبعاد الخيار العسكري .

أعربت القمة عن قلقها لتدهور الأوضاع في ليبيا محذرة من خطورة الفوضى التي تهدد السلم الإقليمي والدولي ، وأدانت الإرهاب بأشكاله وخاصة الإرهاب المتطرف الذي تمثله داعش.

رحبت المسودة بتعاون الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة لإنهاء الأزمة الليبية ، مشيدة بخارطة الطريق التي قدمها المبعوث الأممي لحل الصراع بين العديد من الأطراف التي حثها البيان على أهمية الحوار سبيلا للحل .

وعبرت عن انزعاجها من تردي الأوضاع الأمنية والإنسانية في بوروندي، وأبدت مخاوفها من انزلاق البلاد إلى حرب أهلية مؤكدة دعمها لمجموعة شرق إفريقيا والمقترحات التي قدمتها لحل الأزمة.

ودعت القمة أطراف الأزمة في بوروندي إلى احترام الدستور والاتفاقيات والاحتكام إلى الحوار للحل، والعمل من أجل خلق بيئة مناسبة تمهد لإجراءات انتخابات حرة ونزيهة.

أدانت القمة استمرار خروقات وقف إطلاق النار في جنوب السودان، منددة بالاعتداءات المستمرة ضد المدنيين، وبالهجمات المتكررة ضد وكالات الإغاثة الأممية العاملة في البلاد.

عبرت القمة عن خيبة أملها باستمرار القتال وتزايد معاناة شعب جنوب السودان، وعن أسفها لعدم تجاوب أطراف النزاع مع مساع إقليمية وقارية وأممية لإنهاء النزاع.

وأدانت الحركات الإرهابية في إفريقيا المتمثلة في بوكو حرام في غرب إفريقيا، وحركة الشباب في شرق إفريقيا، وتنظيم داعش في شمال إفريقيا، والقاعدة في المغرب ومالي، متعهدا بتقديم كل إمكانياتها لاستئصال الإرهاب باعتباره خطرا يهدد السلم والتنمية .

ورحبت باتفاق شرم الشيخ الذي توصلت إليه التكتلات الاقتصادية الثلاثة السادك، والكوميسا ومجموعة دول شرق إفريقيا، الذي يؤدي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي في القارة الإفريقية.

تاسعا: القمة الأوروبية - الإفريقية لبحث أزمة الهجرة غير الشرعية

شهدت مدينة فالتينا، مالطا انطلاق قمة إفريقية أوروبية في يومي 11، 12 نوفمبر 2015م لبحث سبل معالجة الأسباب الجزرية للهجرة غير الشرعية إلى الاتحاد الأوروبي. وتعتبر هذه القمة فرصة لمناقشة موضوع الهجرة مباشرة مع قادة الدول الإفريقية، وضرورة دعم البلدان الإفريقية

التي يأتي منها المهاجرون، وأهمية خلق فرص عمل لضمان حياة أفضل لسكان قارة إفريقية. حيث تهدف القمة إلى تعزيز التعاون بين أوروبا وإفريقيا في مجال الهجرة استناداً إلى الآليات المتوفرة من أجل مواجهة هذه الظاهرة التي زادت حدتها في الآونة الأخيرة.

كما تهدف إلى تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا فيما يتعلق بالهجرة من خلال أعمال ملموسة ترمي إلى تحفيز التنمية ومكافحة الأسباب العميقة للهجرة غير الشرعية وتنظيم قنوات الهجرة القانونية والتنقل. كما تهدف إلى ضمان حماية دولية للمهاجرين وطالب اللجوء وتكثيف مكافحة الشبكات الإجرامية التي تنشط في نقل المهاجرين غير الشرعيين، والاتجار بالبشر، وتنظيم التعاون في مجال العودة، وإعادة قبول المهاجرين غير الشرعيين إلى دولهم الأصلية، بالإضافة إلى توطيد التعاون بين دول القارتين من أجل التصدي لأزمة الهجرة غير الشرعية وإنهاء المآسي الإنسانية بعد غرق الآلاف من المهاجرين في مياه البحر الأبيض المتوسط.

وشارك في هذه القمة ممثلو أكثر من 60 دولة وحكومة، منها 35 دولة إفريقية و28 دولة أوروبية، وناقشت هذه الدول موضوعات الهجرة غير الشرعية تنقل الأشخاص اللجوء والحماية الدولية ومكافحة الاتجار بالمهاجرين وبالبشر والتعاون في مجال العودة وإعادة الإدماج.

كما ركزت القمة على قرار الاتحاد الأوروبي إعادة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، وإقناع القادة الأفارقة باستقبال مواطنيهم، بالإضافة إلى تقديم مساعدات للدول الإفريقية، وإقامة مشروعات

تساهم في خلق فرص عمل جديدة في محاولة لردع السكان عن التفكير بالهجرة إلى أوروبا. وتشجيع بعض الدول الإفريقية على قبول إعادة مزيد من المهاجرين المبعدين من أوروبا على أراضيها، واقتراح مساعدات مالية ولوجستية وخطط إعادة دمج محددة الأهداف.

والتأكيد على أهمية توسيع مسارات الهجرة الشرعية باعتبارها الحل الأساسي لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وضرورة تعزيز الروابط بين الهجرة والتنمية بين مجتمعات المهاجرين ودولهم، وتسهيل منح التأشيرات، وتيسير حركة النقل أهمية إيجاد حلول مشتركة للتعاقد المتزايد في تدفقات الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر وضرورة تحمل الدول الأوروبية مسؤولياتها تجاه المهاجرين الوافدين إليها.

وإسهام الدول الأوروبية بجدية بتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا فتح المجال أمام استقدام العمالة المهاجرة من إفريقيا، وبشكل مؤكد على إيجابية ظاهرة الهجرة والتعامل معها باعتبارها مكوناً أساسياً في القضاء على الفقر، وتوفير فرص العمل، واجتذاب الاستثمار لتنمية الدول المصدرة للهجرة، وينبغي أن تشكل الهجرة تبادلاً مثمراً وليس سلسلة من الأحداث المؤلمة.

وتشجيع المبادرات التي تؤدي إلى خلق وظائف والتحفيز على الاستثمار خصوصاً في المناطق الريفية ومساعدة القارة على مواجهة موجات الهجرة الداخلية عبر مساعدة الدول التي تستقبل أعداداً كبيرة من المهاجرين مثل السودان، والكاميرون وإثيوبيا.

وفي هذا السياق تم إنشاء صندوق استثنائي بقيمة 1.8 مليار يورو بمبادرة من الاتحاد الأوروبي

3- التأكد من نجاح مشروع النيجر لجمع المهاجرين الراغبين في التوجه على أوروبا، ودراسة طلباتهم في مراكز النيجر والسماح فقط لمن يستوفي شروط اللجوء بالتوجه إلى أوروبا، على أن يتم تعميم هذه التجربة على بلدان إفريقيا أخرى حال نجاحها.

4- موافقة الدول الإفريقية على استقبال المهاجرين الذين ترفض طلبات لجوئهم في أوروبا أو الذين تنتهي مدة إقامتهم القانونية في دولة أوروبية، واستعداد أوروبا لتحمل بعض نفقات الترحيل مع تشجيع فكرة العودة الطوعية، على أن يوافق الدول الإفريقية على تسريع مسار الترحيل وتسهيله.

5- لكن معظم القادة الأفارقة المشاركين في المؤتمر لم يوافقوا على جميع ما ورد في خطة العمل المشتركة هذه، وكما أن الخطة والبيان الختامي لم يحتو على النقاط الجوهرية التي تعتبر أسبابا أساسية، تدفع المواطنين الأفارقة إلى الهجرة غير الشرعية منها: عدم الاستقرار الأمني، وتقشي الإرهاب، وانعدام الاستقرار، وكنم الحريات، بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية والبيئية والتي تجعل الحياة في كثير من الدول الإفريقية أمراً شبه مستحيل.

وكان الهدف من القمة الأوروبية الإفريقية توطيد التعاون بين دول القارتين من أجل التصدي لأزمة الهجرة غير الشرعية الآخذة في التقاوم على نحو متواصل، وإنهاء المآسي الإنسانية بعد غرق الآلاف من المهاجرين في مياه البحر الأبيض المتوسط..

للقضاء على الأسباب العميقة لحركات الهجرة في إفريقيا، حيث يعتبر هذا المبلغ ليس كافياً لإحداث تنمية حقيقية في بلدان إفريقية فقيرة، وخلق فرص عمل لإغراء الشبان الأفارقة بالبقاء في أوطانهم والعدول عن الهجرة إلى أوروبا.

وفي ختام هذا القمة صدر منها بيان ختامي وخطة عمل يمكن تلخيص بعض البنود الواردة فيها فيما يلي:

أولاً: البيان الختامي:

شدد البيان الختامي لمؤتمر فاليتا على عدة بنود، أبرزها:

1- ضرورة التصدي للأسباب الرئيسية للهجرة غير الشرعية مثل ضعف الاقتصاد والتنمية في إفريقيا.

2- دعم التوجه نحو شرعية الهجرة بين إفريقيا وأوروبا خلال تدابير مدروسة تسهل على الأفارقة الشباب كسب الخبرات الأوروبية والعودة إلى بلدانهم لتطبيقها.

3- محاربة شبكات تهريب البشر.

ثانياً: خطة العمل: تتضمن إجراءات محددة يتعين على الدول التي شاركت في القمة العمل بها وتنفيذها قبل حلول نهاية العام المقبل 2016م وتتلخص في :

1- إطلاق صندوق ائتماني خاص بإفريقيا بقيمة قدرها 1.8 مليار يورو، يهدف إلى إنشاء مشاريع تنموية، وخلق فرص عمل في شرق إفريقيا وغربها. استمرار المساعدات السنوية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للتنمية في إفريقيا، وتقدر قيمتها بعشرين مليار يورو.

2- رفع مستوى وقيمة المنح العلمية المقدمة للشباب والباحثين الأفارقة عن طريق توسيع برنامج إيراسموس للبحث العلمي.

- 1- مراد، مراد 2015م، نتائج لقاءات فاليتا بشأن الهجرة، أحلام أوربا تصطدم بواقعية إفريقيا، صحيفة المستقبل، عدد الجمعة 13 تشرين الثاني 2015م ، عدد رقم 555.
- 2- www..au.int
- 3- summits – au.int/en / 25th summit
- 4- www.africanunion.org.
- 5- Assembly /au/dec. 569 (xxx)
- 6- بدر حسن شافعي يونيو 2015، القمة الإفريقية ، قراءة أولية مركز الجزيرة للدراسات .
- 7- The thirst international conference ; financing for development 13–16 July 2015 Addis Ababa –Ethiopia , Time for global
- 8- الإذاعة الجزائرية / واج 2015/6/14م Action
- 9- The European Union’s cooperation with African migration 2015| Valletta summit on migration
- إسماعيل جمال، صحيفة القدس العربي 31 يناير 2015م .
- باسم الحاج جاسم، إفريقيا وتركيا على شراكة استراتيجية، جريدة العرب الجديد 7 مايو 2015م.
- محمود سمير الرنتيسي 2015م، الدور التركي في شرق إفريقيا في ظل التنافس الإقليمي، الجزيرة نت.
- مختار بورونيه 2015- تركيا واهتمام متزايد بإفريقيا صحيفة عمان 20 ديسمبر
- وزارة الخارجية التركية.
- موقع وكالة الأنباء الجزائرية نوفمبر 2014م
- 1- WWW.TURKEY-POST.NET
- 2- WWW.MFA.GOV.TR
- 3- AFRICA-
- (TURKEY/ASSEMBLY/DRAFT/DECL. II)REV.2